البحث الثاني والعشرون

إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر

د.خالد بن عبد العزيز السيف
أستاذ مشارك في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
جامعة القصيم

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري

عنوان البحث / إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر
اسم الباحث / د. خالد بن عبد العزيز بن محمد السيف
الوظيفة / أستاذ مشارك
العنوان / جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة .
الأيميل/ kasaif@gmail.com

ملخص البحث :

يدور هذه البحث المختصر حول إشكالية من أهم إشكاليات الفكر المعاصر وهي إشكالية المصطلح مبيناً كيفية تشكّل المصطلح ، وملقياً الضوء على أهم إشكاليات المصطلح التي ينجم عنها كثير من تغير الدلالات والمفاهيم سواء كانت ناتجة هذه الإشكاليات عن طريق ترحال المصطلح من لغة إلى لغة أخرى ، أو إشكالية هوية المصطلح التي تعتبر المرجع الأصلي في دلالته ، هذا إلى جانب التطرق إلى إشكالية تغير دلالة المصطلح أثناء الإعمال والاشتغال في السياقات الثقافية والسياسية المختلفة، وما يرافق ذلك من تحول وتغير في دلالته الأصلية ، ويختم هذا البحث في توضيح المنهج العلمي في تناول المصطلح ملقياً الضوء على المنهج الشرعي والمنهج الدلالي .

مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا لإله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

أما بعد

يواجه الدارس في الفكر العربي المعاصر وخصوصاً في المجال النقدي منه إشكالية مقلقة تتمثل في كيفية تداول المصطلحات والأبنية الدلالية وإعمالها في النصوص ، وهذه الإشكالية ليست على مستوى القارئ العادي ؛ بل حتى على مستوى المهتمين والمتخصصين في الدراسات النقدية.

إن درجة إشكالية اشتغال المصطلح على النص ، وما ينتج عنه من أدلجة أو حجب معرفي أو إسقاط مفاهيمي؛ يُلقي بدوره على مصداقية المنهجية المتبعة في العملية النقدية من أساسها ، من حيث حجب مفاهيم على حساب مفاهيم أخرى ، أو استنطاق نصوص بطريقة قسريّة لم تخضع لأبجديات المنهج العلمي . فطريقة تداول المصطلحات أو حتى سك المصطلحات أو نحتها في الفكر العربي المعاصر لا يزال مثار إشكالية لا يمكن إنكارها مما يجعل بعض نتائج هذا النقد المعاصر لا بد من إخضاعه لنقد مضاد وبنفس الدرجة أيضاً لبيان زيفه وألاعيبه ، حيث إن كثيراً من المصطلحات المتداولة في الحقل النقدي هي مصطلحات مستوردة من الفكر النقدي الغربي وخصوصاً مصطلحات مرحلة ما بعد الحداثة ، وهذه المصطلحات والتي انتقلت إلى الحقل النقدي العربي ؛ انتقلت وهي محملة بحمولة مفاهيمية كبيرة سواء كانت تلك الحمولة المفاهيمية على المستوى الفلسفي أو على المستوى التاريخي أو حتى على المستوى العقائدي ، وهذه الحمولة المفاهيمية يتم تجاوزها في الخطاب النقدي العربي ، ويتم إعمال

المصطلح إعمالاً يتجاهل الظروف التي نشأ فيها واشتغل عليها ، وهذه النقلة تُحدث مأزقا في المنهج النقدي لا يمكن تجاوزه .

وهذا المأزق المنهجي راجع في جزء كبير منه إلى البيئة والظروف التي نشأ فيها المصطلح إضافة إلى التطور الحاصل في مدارس النقد الغربية ، والتي تشهد تسارعاً في حركة النمو ، والمصطلح تبع لذلك في حركة النمو والتطور ، حيث إن النقد الغربي لا زال في طور الانبثاق ، ولذلك فإن إعمال بعض المصطلحات في النصوص بمفهوم ثابت يُشكل عليه التطور الحاصل في دلالات كثير من المصطلحات ذات المفاهيم المتحركة ، حتى أصبح عدم ثبات دلالة المصطلح يشكل ظاهرة ملموسة ، ولذلك اشتهر في النقد الغربي ظهور " المابعديات " كما بعد الحداثة أو ما بعد البنيوية أو ما بعد التفكيكية وغيرها مما يبين أن الفكر الغربي الذي هو مصدر كثير من المصطلحات لا يزال يشهد عدم ثبات في كثير من مفاهيمه ومصطلحاته .

وفي حقل الدراسات الفكرية العربية والموجه للنصوص بشكل خاص ؛ فإن المصطلحات المستوردة تتكاثر تكاثراً مزعجاً ، حتى بات النص النقدي متضخماً لدرجة التخمة ، وهذه المصطلحات تتداخل حتى يصعب الفصل بينها بشكل علمي، وأصبح المصطلح يُستخدم بشكل فضفاض ، ويظهر ذلك بالمقارنة بين التنظير للمصطلح وبين النماذج التطبيقية في إعماله واشتغاله على النصوص ، ويُرجع بعض الدارسين هذه الإشكالية بالذات إلى شيوع استخدام المصطلحات بحسب معانيها اللغوية أو الشعارية وليس بحسب معانيها الفلسفية أو النقدية ،حتى صارت تلك المصطلحات ألفاظا دارجة متداولة تبناها النقاد واستخدموها في دراساتهم النقدية ، ومعظمها مجرد إرث أو اقتراض انتقل إلى نقاد العصر الحديث .)

ويرجع سبب هذه الشيوعية الشعارية أن الفكر النقدي العربي هو في

الحقيقة صدى للتصورات والمفاهيم النقدية الغربية ، والمدارس النقدية العربية في مجملها لا تخرج عن نطاق الفلسفة الغربية ، وبسبب ضعف وقلة الجانب التطبيقي لهذه المدارس اتجهت في عمومها إلى التنظير والحشد من المصطلحات والإغراق في الاشتقاقات ، إلى جانب الغموض في توضيح الأفكار مما يجعل هذه سمة كثير من النقاد و، كأن ذلك صار قدر النقد المحتوم عند الكثير من المهتمين بهذا الشأن ، وأصبحت هذه المصطلحات مجرد ألفاظ يشكل دورانها في الخطاب النقدي العربي نوعا من الموضة الفكرية ، والتي تستورد وتستهلك بشكل عشوائي ، وفي بعض الكتابات المعاصرة أصبح النص النقدي أشبه بالمعرض الذي يُعرض فيه آخر ما استجد من الآلة النقدية الغربية بشكل يضيّع كثيرا من المقصد الأصلي للنقد.

ولأجل إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر كانت هذه المحاولة البسيطة في عرض هذه الإشكالية في قالب نقدي بغية فرزها بشكل أكثر وضوحاً حتى يتضح للقارئ الخريطة الفعلية لإشكالية المصطلحات المتداولة في الفكر العربي المعاصر ، وقد رتبت البحث بالشكل التالي :

المبحث الأول : المحددات والتشكّلات

١- المحدد اللغوي

٢- المحدد الاصطلاحي

٣- استخدام كلمة مصطلح في التراث العربي

٤- علم المصطلح

٥- تشكّل المصطلح

المبحث الثاني : إشكالية المصطلح

١- إشكالية هوية المصطلح والرخاوة الدلالية:

٢- إشكالية اللغة والترجمة :

٣- إشكالية الإعمال والاشتغال:

أ- هيمنة المصطلح

ب- إشكالية اختراق المصطلح :

ج- إشكالية احتراق المصطلح:

د- ألاعيب المصطلح :

المبحث الثالث: المنهج العلمي في تناول المصطلح

١- المنهج الشرعي

٢- المنهج الدلالي

خاتمة

والله أسأل أن يكون هذا البحث خالصاً لوجهه وأن ينفع به كل من يطلع عليه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

د. خالد بن عبد العزيز السيف

kasaif@gmail.com

المبحث الأول
المحددات والتشكّلات

١- المحدد اللغوي:

يتداخل في الاستعمال الفكري المصطلح مع الاسم مع المفهوم ، وكل مصطلح من هذه المصطلحات قد يلعب دور الآخر حسب السياق وربما يلقي بظلاله على بعض المفاهيم المتشابكة التي تزيد الوضع تعقيداً في فهم الدلالات الملتبسة ،وقد يكون هذا جزء من الإشكالية التي نحن بصدد الحديث عنها ، بيد أن هذه الدراسة ستتجرد للحديث عن المصطلح من هيث هو مصطلح تشكل وفق ظروف معينة وتم تداوله مُحيلاً في دلالته على جملة كثيفة من المعاني ، وقد يكون من الأهمية بمكان وقبل الدخول في معترك الإشكالية المصطلحية لا بد من بيان المحددات اللغوية لـ"المصطلح"

فكلمة "مصطلح" مشتقة من الفعل "اصطلح" وقد تكون مصدراً ميمياً أو اسم مفعول ، وعندما نقلب المعاجم العربية نجد أن حديث المعاجم يدور في مادة "صَلَحَ" على دلالة ضدية الفساد ، حيث يقول ابن فارس:" (صَلَحَ) الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد[١]ومثل ذلك قال الأزهري: "والصلاح: نقيض الفساد، والإصلاح: نقيض الإفساد"[٢]وتذكر المعاجم العربية مجموعة من الأفعال كصَلُح وأصْلح وصَالح واصطلَح ومجموعة أيضاً من الأسماء كالاصطلاح والصالح والصّلاح والصُّلح والمصلحة وغيرها [٣] .

إن الدلالة العامة لمادة (صَلُحَ) تدور في مجملها ضد الفساد والإفساد ومن ذلك جاء الصُّلح ويدل في مجمله على الاتفاق ونبذ التحارب

---

[١]انظر معجم مقاييس اللغةمادة (صلح) ٣٠٣/٣ .
[٢]تهذيب اللغةمادة (صلح) ١٤٢/٤.
[٣]انظر الصحاح٣٨٣/١ ، لسان العرب ٥١٦/٢ مادة (صلح) وغيرها

وقد أشار ابن منظور إلى قريب من هذا المعني بقوله :" والصلح: تصالح القوم بينهم. والصلح: السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا واصطلحوا وتصالحوا وقوم صلوح: متصالحون، كأنهم وصفوا بالمصدر. والصلاح، بكسر الصاد: مصدر المصالحة"[1] وقد جاء في القرآن هذا المعني وهو دلالة الاتفاق والاجتماع على أمر ، ومنه قوله تعالى:" وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ" [النساء:١٢٨] وقوله تعالى:"وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [الحجرات:٩ ،١٠]

ومن هنا جاءت دلالة الاتفاق في مادة (صَلَحَ) ومنها (اصطلح) وأخذت الدلالة بالتخصيص على الاتفاق على معنى معين كما سيوضحه بشكل أكبر التعريف الاصطلاحي.

٢- المحدد الاصطلاحي :

من خلال الدلالة السابقة لمادة (صَلَحَ) يمكن البحث عن المحدد العلمي لكلمة (مصطلح) فمن أقدم التعريفات ما ذكره الجرجاني بقوله : "الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما.وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل:الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان

[1] لسان العرب مادة (صلح) ٥١٧/٢ .

المراد.وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معينين"[١]

وهناك عدة تعريفات حديثة لكلمة المصطلح منها تعريف محمود فهمي حجازي بأن المصطلح :" كلمة أو مجموعة من كلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية.. إلخ) يوجد موروثاً أو مقترضاً للتعبير بدقة عن المفاهيم ، وليدل على أشياء مادية محددة"[٢] ومنها تعريف منظمة الأيزو بأنه:" كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوماً محدداً بشكل وحيد الجهة داخل ميدان ما، وغالباً ما تدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح"[٣] وقد عرفه علي القاسمي بأنه:" رمز لغوي يتفق عليه للدلالة على مفهوم ، ويتكون من أصوات متصلة أو من صورها الكتابية (الحروف)"[٤]ولعل الفرق بين الكلمة والمصطلح كما تؤكده ماريا تيرازا : " أن المصطلحات هي وحدات مؤلفة من شكل (أي تسمية) ومحتوى (أي تصور ذهني) وهي تتطابق مع الكلمات تطابقاً ظاهراً فقط .. حيث إننا نتحدث في علم الألفاظ عن "الكلمة" و"المدلول" وفي علم المصطلحات عن "المصطلح" و"التسمية" و"المفهوم"[٥] .

والملاحظ من هذه التعاريف وغيرها أن المصطلح قد يكون كلمة وقد يكون مركب من كلمتين ، كما أن المصطلح قد يكون مشتقاً من اللغة نفسها التي يتم بها الحديث أو قد يكون مقترضاً من لغة أخرى ، وأن المفترض من المصطلح استقرار دلالته بين المختصين ، في حين يستخدم القاسمي مفردة (رمز لغوي) في تعريف المصطلح كنوع من التعبير الشمولي الذي يتسع أكثر

---

[١]التعريفات ص٢٨ .
[٢]الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص١١
[٣]مقدمة في علم المصطلح ص٢١٥ .
[٤]مقدمة في علم المصطلح ص٦٨ .
[٥] انظر المعنى في علم المصطلحات ص٤٧ .

دلالة معنى (كلمة) وربما استعمال كلمة (رمز لغوي) قد يحيل بالدلالة إلى معنى متشضّي كما في الحديث عن معنى المصطلحات الفكرية محل الدراسة كما سيأتي الحديث عنه في ثنايا البحث بإذن الله .

٣- استخدام كلمة مصطلح في التراث العربي :

لا يمكن بالتحديد معرفة متى بدأ استخدام كلمة المصطلح بهذه الدلالة –كما ذكرها الجرجاني– فمن أقدم الاستعمالات لهذه الكلمة ما ذكره الجاحظ عن المتكلمين بقوله :"وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكلّ خلف، وقدوة لكل تابع. ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس ، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك"[١]أما ابن دريد (ت٣٢١هـ) في كتاب الاشتقاق فقد ذكر في مفتتح كتابه :"كان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب، أن قوماً ممن يطعن على اللسان العربي وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، وإلى إدعاء ما لم يقع عليه اصطلاح من أوليتهم، وعدوا أسماء جهلوا اشتقاقها، ولم ينقذ علمهم في الفحص عنها"[٢] كما ورد ايضاً الاستعمال عند الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) في كتابه مفاتيح العلوم حيث يقول عن كتابه: " .. يكون جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمناً ما بين كل طبقة من العلم من المواضعات والاصطلاحات"[٣] وليس القصد هنا الاستقصاء أو تحديد الأولية بشكل دقيق ، وإنما القصد هو بيان استخدام الكلمة بهذه الدلالة الاصطلاحية والتي تدور في مجملها على الاتفاق والاجتماع ، هذا بالنسبة للاستعمال المجمل الذي يحكي ورود الكلمة في السياق العام ، لكن هذا الاستعمال ظهر بشكل أكثر تطوراً بعد أن توسع علم الحديث وبدأ يدور

---

[١] البيان والتبيين ١٣١/١ .
[٢] الاشتقاق ص٤
[٣] مفاتيح العلوم ص١٣ .

العلم على مجموعة غير قليلة من المصطلحات والمعاني، لذلك بدأت تنتشر في الأوساط العلمية أنذاك المؤلفات الشارحة لمصطلحات العلم وتدور في هذه العناوين على نفس المدلول العلمي لكلمة (مصطلح) فمن تلك الاستعمالات لكلمة "المصطلح" في عناوين المؤلفات كتاب ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)"الاقتراح في بيان الاصطلاح" وربما يكون من أوائل من عنون بهذا الشكل من العناوين مستخدماً في مضمون كتابه نفس الدلالة الاصطلاحية لكلمة المصطلح، حيث يقول في مفتتح كتابه:"هذه نبذة من فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها على فهم مصطلحات أهله ومقاصدهم ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز"[1] وبعدها تكاثرت العناوين الحاملة لكلمة المصلح وبنفس الدلالة الاصطلاحية للكلمة ككتاب "الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث"للجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) وكتاب "الموقظة في علم مصطلح الحديث"للذهبي (ت ٧٤٨هـ)وكتاب"نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وغيرها كثر

أما العناوين الدالة على دلالة كلمة (مصطلح) دون النص عليه فهي لا تقل عما سبق ، ومن أوائل الكتب التي تحدثت عن المصطلحات معرفة بها : كتاب الحدود للكسائي (ت١٨٩هـ) وكتاب الحدود لجابر بن حيان (ت١٩٩) وكتاب الحدود لأبي عمر بن المثنى (ت٢٠٩) وغيرها ، ثم ظهرت في وقت متأخر الكتب الموسوعة التي تتحدث عن اصطلاحات العلوم بشكل موسع ككتاب التعريفات للجرجاني (ت ٨١٦هـ) وكتاب الكليات لأيوب بن موسى الحسيني القريميالكفوي (ت ١٠٩٤هـ) وكتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت١١٥٨هـ) وغيرها .

ومما سبق يتضح أن كلمة (مصطلح) واشتقاقاتها مستخدمة في

---

[1] الاقتراح في بيان الاصطلاح ص١ .

التراث العربي للدلالة على مفهوم معين بين أهل الاختصاص وربما كان أكثر استعمالاتها كان في مجال علم الحديث ، وذلك لكثرة الدلالات التي تحتاج إلى تأطير في مصطلحات خاصة يسهل تداولها في مجال التخصص ،حيث تعتبر مصطلحات علم الحديث أول المصطلحات تشكلاً في الثقافة العربية .

٤- **علم المصطلح** :

إذا كانت كلمة (المصطلح) تدور في مجمل دلالتهاحول الاتفاق على مفهوم معين ، وهو المعنى المتداول في التراث العربي قديماً ، فإن علم المصطلح لا يختص بالمعنى الدلالي للكلمة وهو البحث في تحديد المفاهيم ، وإن كان هذا جزء مما يبحثه علم المصطلح ، لكن علم المصطلح يبحث بشكل أعمق في العلاقة بين المصطلحات والمفاهيم ويبحث في وسائل تشكلاتها وفي العلاقة بين المفاهيم المتداخلة التي يمكن أن يحويها المصطلح وكيفية تشكلاتها، ويعرّفه علي القاسمي بأنه :" العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[١] ويتناول علم المصطلح عدداً من المجالات منها: "طبيعة وعلاقة وخصائص المفاهيم ، وطبيعة ومكونات المصطلحات وغيرها .. إلى جانب البحث في تاريخ المصطلح والحالة المعاصرة لنُظم المفاهيم، ويحدد علاقتها القائمة"[٢] فعلم المصطلح لم يعد يعني بالبحث بدلالة المصطلح على حدة ، وإنما قد يمتد البحث إلى تاريخ المصطلح وكيفية تشكّله إلى جانب البحث في منظومة من المصطلحات والمفاهيم التي تنتظم ضمن حقل موحد، مشكّلة مفاهيم متشابكة ودور الباحث هو فك الاشتباك الدلالي وفرز خصائص المصطلح المكونة له . كما يشمل علم المصطلح الآلية العلمية لسكّ المصطلحات

---

[١] مقدمة في علم المصطلح ص٦

[٢] انظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص١٩ ،٢٥

ونقلها من لغة إلى أخرى .

إذن فعلم المصطلح أو ما يسمى بـ"المصطلحية" ليس بحثاً معجمياً ولا قاموسياً ، بل هو أوسع من هذا بكثير، وإن كان بينهما تداخل وروابط جدلية ، وربما اهتمام علم المصطلح بالمفهوم والصورة الذهنية التي تنقدح في الفكر عند سماع المصطلح، من حيث هو لفظ، هو نقطة الاختلاف بينه وبين الدراسات اللغوية المعجمية .

لذلك فعلم المصطلح يبحث في المصطلحات بناء على أنها مفاهيم ، وليست أسماء، حيث الأسماء تتعلق بالمسميات ، بل ينظر إلى المصطلحات على أنها وعاء معرفي ومستودعات كبرى للمعاني والدلالات، وكثيراً ما تتجاوز البناء اللفظي وتتخطى الجذر اللغوي لتعكس فلسفات كبرى وتراكمات أفكار ومفاهيم متشابكة، ودور علم المصطلح فك الاشتباك بين هذه التراكمات والمفاهيم المتشابكة .

ومن هنا تظهر صعوبة المغامرة في البحث في المصطلحات الفكرية المعاصرة كما هو مجال البحث ، حيث هي رحلة غير مأمونة في المفاهيم المتداخلة، وقد يكون المصطلح هو اسم للقضايا والمشكلات نفسها التي لا يمكن التعامل معها بالحد الأرسطي كما عليه بعض التعاريف المألوفة .

٥- **تشكّل المصطلح** :

تتشكل المصطلحات بطريقة واحدة على اختلاف أنواعها ، وربما تكون هذه ظاهرة مصطلحية تتساوى فيها المصطلحات على اختلاف منازعها العلمية والفكرية ، بحيث تكون ولادتها ونموها وترحالها وفي النهاية موتها متشابهة تماماً .

فأول ما يولد عادة المفهوم ، وهو المعنى البسيط وهو يشّكل النواة الأولى للمصطلح في مرحلته الجنينية ، ثم يأخذ هذا المفهوم بالتمدد ويتم تداوله عبر عدة صور مصطلحية ثم يستقر على صورة مصطلحية محددة ،

ويسجل هنا ميلاد المصطلح ، ويمكن التمثيل لذلك ببداية تشكل مصطلحات علوم الحديث بصفتها أول المصطلحات تشكلاً في الثقافة العربيةحيث بدأت تستخدم المفاهيم مجردة بصور متعددة حتى استقرت على صورة مصطلحية حديثيّة أو فقهية موحدة ، وصارت تتداول في الأوساط العلمية بهذه الصور المتفق عليها بين المشتغلين في هذا الفن .

ولكن ما الذي يخرج الكلمة من كونها مفردة لغوية عابرة إلى مصطلح مشحون بالدلالة ، إن هذا السؤال مطروح وبقوة في عموم المصطلحات التي تم تشكلها وربما اكتمل بناؤها ، إن القوة الاصطلاحية للمصطلح قد تكون كفيلة بإخراج المفردة اللغوية من كونها مفرغة من الدلالة إلى مصطلح مشحون بالدلالات المتعددة ، وهذا المصطلح "القوة الاصطلاحية للمصطلح" هو إحدى الآليات التي ابتكرها الدكتور إدريس الناقوري للتمييز بين المصطلح والكلمة اللغوية العادية ومن أهم المقاييس التي تضبط القوة الاصطلاحية لديه: "الاستعمال المطرد والمتنوع لغوياً ومجازياً ، والسياق الذي ينقل المفردة من دلالتها اللغوية الأصلية و المجازية إلى دلالتها الاصطلاحية الجديدة ، وانتماء المفردة إلى معجم علم من العلوم التي سبق أن تحددت اصطلاحاتها "[1] .

لذلك لا يمكن أن يتشكّل مصطلح إلا بعد أن تنشحن نواته الأصلية دلالياً ومنها يترحّل من المفردة اللغوية إلى المصطلح المتشكّل، وقد يتخذ صوراً متعددة، لكنه في العموم يخرج من البيئة المعجمية إلى البيئة المصطلحية .

وبعد استقرار الصورة المصطلحية لمفهوم ما تأتي مرحلة التعريف

[1] انظر المصطلح النقدي في نقد الشعر ص١٩، ٢٠ ، ٢١ ، ٥٤٢. نقلاً من كتاب إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد ص٥٨ .

بالمصطلح الذي استقر، وتعتبر المرحلة الأخيرة بغض النظر عن إمكانية التعريف بالمصطلح بشكل دقيق أو الدخول في مرحلة الإشكالية لبيان المعنى الصحيح لمفهوم المصطلح ، وقد حدد الشاهد بوشيخي أن لكل مصطلح ثلاثة مراحل ثابتة في حياته وهي :" المرحلة الأولى : ظهور مفهومه ، والمرحلة الثانية : ظهور اسمه ، والمرحلة الثالثة : ظهور تعريفه ، وهي مراحل متعاقبة وكل مرحلة منها ولا سيما الثانية والثالثة تقضي زمناً قد يطول ، ومن ثم كان من غير المنتظر أن تشيع التعريفات حتى تصبح طابعاً عاماً للمصطلحات" [(١)]وحديث الشاهد بوشيخي هذا يعطينا نتيجة فيما يختص بالمصطلحات كما أشار إليها بقوله:" إن أغلب المصطلحات غير تام الاصطلاحية ، وإن كثيراً من المصطلحات متعدد المسمى أو الاسم ، وإن كثيراً من المصطلحات غير معرّف"[(٢)] .

مع أن حديث الشاهد بوشيخي مركّز على المصطلح النقدي عند العربي فإن هذا ينسحب على كثير من المصطلحات بما فيها المصطلحات الفكرية المعاصرة ، فكثير منها تم تداوله أثناء مرحلة التشكّل ولم تستقر مصطلحيّته ، والنتيجة أنه يصعب تعريفه والحالة هذه، وهذا جزء من إشكالية المصطلح التي سيأتي الحديث عنها في ثنايا البحث بإذن الله .

وحيث إن تشكل المصطلح بصورته المصطلحية الواضحة قد يأخذ وقتاً طويلاً وقد يمر بتحولات تؤثر في عدم استطاعة المصطلح الوصول إلى مرحلة البلوغ ، فإن عدم اكتمال المصطلحية في مصطلح ما قد تكون ظاهرة مصطلحية قد تصيب عموم المصطلحات ، وقد قسم الشاهد بوشيخي أصناف المصطلحات من حيث درجتها في الاصطلاحية إلى ثلاثة أقسام :"مصطلحات

[(١)] مصطلحات النقد العربي ص٦٣ .
(٢)انظر مصطلحات النقد العربي ص٦٣ .

تامة الاصطلاح ، ومصطلحات مرشحة للاصطلاحية التامة ، ومصطلحات في مرحلة الاقتراح"[1] وهذا ينطبق على المصطلحات الفكرية المعاصرة أثناء رحلة تشكلها، وكل قسم يحكي مرحلة من مراحل المصطلح العمرية حتى يبلغ المصطلح أشده.

وإذا كان المصطلح لا يولد بالغاً أشده ، بل يمر بمرحلة الطفولة المصطلحية ؛ فإنه قد لا تكتمل مراحل مصطلحيته وقد يكسد ويموت لاعتبارات عدة ، ليس أهمها تنافس مصطلح آخر يشترك معه في بعض الشحنة الدلالية ولكنه قد يتغلب عليه في جوانب قوة أخرى ، وحينئذ يتوارى المصطلح الأضعف ويستعمل المصطلح الأقوى بكثافة علية تقضي على المصطلحات الضعيفة التي قد يشترك معها في بعض دلالاتها ، وحياة المصطلح باستعماله وليس بوضعه ، فالوضع بمثابة الولادة ، وليس كل مولود يكتب له البقاء ، فالعيش والبقاء يقرره المجتمع مع هذا المولود الجديد ،وقد يكتب لبعض المصطلحات أن تعيش ردحاً من الزمن ، وقد تنقرض شأنها شأن اللغات ، والبيئة التداولية للمصطلح هي التي تساعد المصطلح على البقاء والصمود .

وقد تتشكل بعض المصطلحات بشكل متسارع وتأخذ دلالتها قيمة أكبر بغض النظر عن تقويم هذه الدلالة من ناحية السلب أو الإيجاب ، وذلك لا يرجع سببه إلى ذات المصطلح ، وإنما يرجع إلى المرحلة التي يمر بها المجتمع أو فئة داخل المجتمع الذي يتداول المصطلح والظروف المتعددة التي رافقت هذا التشكل المتسارع ومن أمثلة ذلك مصطلح "الإرهاب" وسيأتي الإشارة إليه قريباً . وقد يُشكّل المثقف المصطلح ويقوم بنحته لأجل تشخيص حالة معينة مثل مصطلح "قابلية الاستعمار" الذي يعتبر أول من أطلقه

[1] انظر مصطلحات النقد العربي ص٥٩ .

المفكر الجزائري مالك بن نبي[١]والذي يشخص مرحلة تاريخية معينة، وهذا مصداق ما يقال من أن:" المصطلح يعتبر عند المؤرخين شاهداً تاريخياً وفكرياً وعلمياً على مرحلة من مراحل تطور الإنسان"[٢].

وأحياناً يتشكل المصطلح بعيداً عن الاعتبارات المذكورة سابقاً ، وإنما يمثل المصطلح فيها حالة ترف ثقافي يمارس فيها المثقف توليد المصطلحات ليبين قدرته على تطويع المفردات وتشقيق الكلمات ، وإن كانت منتجاتها تفتقر إلى الشحنة الدلالية في الكلمة التي ترفعها إلى رتبة المصطلحية ، وهذا الترف الثقافي ليس مجال حديثنا .

[١]هو مصطلح طرحه مالك بن نبي في ١٩٤٨ م في كتابه شروط النهضة .
[٢]صناعة المصطلح في اللسان العربي ص٥ .

المبحث الثاني
إشكالية المصطلح

ربما كان قدر قضية المصطلحات أن تبقى قضية تنازع وبؤر توتر ومجالاً خصباً للاختلاف، وذلك لأن المصطلح يحدد نقطة الانطلاق ، ولذلك كان مُشكل المصطلح مُشكلاً من العيار الثقيل حيث يتحدد به المواقف الابتدائية من المسائل المدروسة وينسحب ابتداء على الجوانب النظرية وصولاً إلى المخرجات النهائية ، وفي المقابل حل مشكلة المصطلح معناه انتهاء الخلاف بين الاطراف المتنازعة وهذا أمر مستحيل ، حيث إن الإشكاليات الفكرية قائمة على مبدأ التوتر وعدم الاستقرار ، ولو حصل استقرار فإنه استقرار نسبي، ما إن يحصل حتى تثور الإشكالية من جديد وهكذا، ويكون حل هذه الإشكاليات المتضاربة هو حل جزئي يقوم على تفكيك هذه الإشكاليات فحسب أما حسم الموضوع فقد يكون أشبه بالمستحيل ، ويبقى ذلك جزء من القدر المحتوم على بعض القضايا الفكرية التي لا يمكن أن توجد إلا بهذا الشكل المتوتر .

وربما يكون مفهوم الإشكالية الذي طرحه الجابري يقرب الصورة أكثر، حيث يقول عن الإشكالية بأنها: "منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين ، مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل من الناحية النظرية ، إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً ، وبعبارة أخرى إن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية"[1] لذا فقضية إشكالية المصطلح ليست منحصرة في أزمة نقل أو ترجمة بل تتجاوز الجانب اللغوي وتتعدى ذلك إلى المداليل والمفاهيم التي يحملها تاريخياً وفكرياً وتتوزع قضيتها على مناهج

[1] إشكاليات الفكر العربي المعاصر ص١٥ .

واختصاصات متغايرة .

إن الحديث عن إشكالية المصطلح مغامرة في حقول متعددة ومتشابكة وغير واضحة المعالم، وهذا البحث لن يستطيع أن يستوعبها كلها ، ولكن سيقتصر على تفكيك أهم القضايا التي تدور عليه مجمل إشكاليات المصطلح وهي إشكالية الهوية والرخاوة الدلالية، وإشكالية اللغة والترجمة ، وإشكالية الإعمال والاشتغال .

١- إشكالية هوية المصطلح والرخاوة الدلالية:

إن أي مصطلح لا يمكن أن يولد في فراغ ، ولذلك فهو ينتمي إلى المنظومة الفكرية والفلسفية التي ولد فيها ، ومرجعيته هو الحقل والسياق الثقافي والمعرفي الذي عبر عنه إبّان تشكّله ، ويمكن أن يعبر عن السياق الذي تشكل فيه أنه هوية المصطلح ، لذلك فكل بحث في دلالة المصطلح دون اعتبار لهوية المصطلح يعتبر بحثاً غير مكتمل الجوانب ، فكثير من المصطلحات ليست مفاهيم عالمية كونية متعالية عن الزمان والمكان وليست متجردة عن الخصوصية التاريخية والحضارية، بل تتحيز هذه المصطلحات إلى هويات راسخة سواء كانت فلسفية أو دينية ، وتظهر المشكلة عند التعاطي مع هذه المصطلحات تعاطياً بسيطاً دون النظر إلى هوية المصطلح وتحيزاته ، وهنا تظهر أهمية البحث في هوية المصطلح فعند الحديث عن مصطلح "العلمانية" على سبيل المثال فإن أي حديث عن العلمانية دون الحديث عن هوية المصطلح يعتبر حديثاً غير علمي ويؤكد ذلك عبد الوهاب المسيري بقوله : "حينما ينتقل مصطلح مثل "علمانية" من معجم حضاري إلى معجم حضاري آخر وتتم ترجمة المصطلح، فإنه يظل يحمل آثاراً قوية من سياقه الحضاري السابق الذي يظل مرجعية صامتة له.. وقد اختزلت مناقشة المصطلح إلى طريقة ترجمته، ولم تعد القضية وصف الظاهرة العلمانية وتحليلها وتسميتها حسبما نراها نحن.. بل انصب الجهد الفكري والبحثي على

مناقشة أحسن الترجمات لكلمة "علمانية" وأقربها إلى المعجم الغربي وأكثرها دقة، وهكذا سقطنا في شرك الموضوعية المتلقية"[١] ويؤكد المسيري أيضاً بوجود هويات للعلمانية فرعية داخل الهوية الأصلية للمصطلح التي نشأ داخل التشكيل الغربي حيث يقول :" توجد داخل هذا التشكيل الحضاري عدة تشكيلات فرعية : فهناك التشكيل الفرنسي(الكاثوليكي) والتشكيل الحصاري الإنجليزي والألماني (البرتستانتي) والتشكيل الروسي (الأرثودكسي) وقد عرف كل تشكيل هذا المصطلح بطريقة مختلفة إلى حد ما انطلاقاً من تجربته الخاصة[٢]

ويؤكد المسيري أن المعجم الحضاري الذي نشا في المصطلح يبقى كما يصطلح عليه بـ"المرجعية الصامتة للمصطلح"[٣]

ونظراً للهوية الصامتة للمصطلح –كما يسميها المسيري– فإن بعض المصطلحات محل الإشكالية ونظراً لهويتها الغربية وعدم استطاعة العقل الدلالي العربي على ضبطها بشكل دقيق مما يتسرب معه المكونات الصلبة للمصطلح الغربي ، حيث أن بعض المصطلحات تختلف صلابة أو رخاوة حسب الحقل العلمي التي تتشكل فيه ، حيث تفرض بعض الحقول المعرفية نوعية معينة من كتلة المصطلح وما يمكن أن تتحمله هذه الكتلة الاصطلاحية من كثافة معرفية ممتدة ، أو قد تكون هذه الكتلة الاصطلاحية مُكتنزة المعاني صعبة الامتداد ، وما يمكن أن يسمى بانغلاق الدلالة .

إن من المهم في الدراسات المصطلحية مراعاة إشكالية نوعية كتلة المصطلح بين رخاوة المصطلح أو صلابته ، فالمصطلحات الصلبة هي المصطلحات ذات الدلالة المغلقة التي تعني في عمومها انحسار الدلالة على

---

[١] العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ٦٠/١ ، ٦١ .
[٢] العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ٥٩/١ .
[٣] انظر العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ٦٠/١ .

معنى محدد وواضح غير قابل لتحول الدلالة مهما اختلفت ظروف ترحال المصطلح أو تنقلاته أو استعمالاته ، وممكن أن يكون المصطلح العلمي أفضل مثال يمثل المصطلحات الصلبة التي تضعف حركة دلالتها، وتصل إلى حالة انغلاق الدلالة التي مهما تنقل المصطلح من لغة إلى أخرى تبقى دلالته محددة بشكل واضح، فمثلاً يعد من أوليات مجمع اللغة العربية في دمشق والقاهرة نقل المصطلحات العلمية الحديثة وتوليدها سواء كانت مصطلحات عسكرية أو طبية ، غيرها من الهيئات والمنظمات التي كان لها جهود معروفة في تعريب المصطلح العلمي منها الجهود السورية في تعريب المصطلحات الطبية بداية من عام ١٩١٩م[١] وقبل ذلك في القرون الأولى الهجرية كانت هناك حركة ترجمة واسعة النطاق شملت شتى المعارف من الطب والفلسفة والأدب وغيرها ،وقام بها مجموعة من مدارس الترجمة، وقد عدد ابن النديم في الفهرست أسماء المترجمين وأسماء الكتب وفنونها التي نقلت إلى اللغة العربية من اللغات الأخرى[٢] .

والملاحظ في المصطلح العلمي كمصطلحات الطب والزراعة والجغرافيا وغيرها الذي اشتغلت عليها مجامع اللغة العربية أنها مصطلحات صلبة غير متحولة الدلالة ، بل شحنتها الدلالية ثابتة ، مهما تنقلت من لغة إلى أخرى .

ويدخل في ذلك مصطلحات العلوم الإسلامية كمصطلحات علم الحديث أو أصول الفقه وعلوم القرآن وغيرها ، فهي علوم ذات بنية مصطلحية صعبة الحركة وهي ثابتة الدلالة حتى مع الترحال وظروف الاستعمال المختلفة ، ويمكن أيضاً اعتبار المصطلحات الدينية مصطلحات صلبة حيث ‘ن دلالتها مغلقة وغير خاضعة للتطور حتى مع تعدد استعمالاتها.

---

[١] انظر جهود أساتذة الجامعة السورية في وضع المصطلحات العلمية في كتاب : الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ص٢١٣

[٢] انظر الفهرست لابن النديم ص٣٠٣ وما بعدها .

إذا كان ما سبق وصفاً للمصطلحات الصلبة التي تتوقف دلالتها في غالب الأحيان على معنى واحد ودقيق في حقل معين ؛ فإن من المصطلحات ما يمكن أن توصف بالمصطلحات الرخوة ، وهي التي تتركز فيها إشكالية المصطلح بأوضح صورها ، من حيث إن المصطلح متحول الدلالة ، وقابل للشحن والتفريغ من حمولته المفاهيمية لأي غرض أيديولوجي ، وهذا مكمن الخطورة ، ويمكن اعتبار المصطلح الثقافي أو الفكري نوعاً من أنواع المصطلحات الرخوة الذي قد تتبعثر دلالته على منظومة كبيرة من المعاني ، ويمكن شحن المصطلح الرخو بدرجات متفاوتة من الدلالات سواءً كانت سلبية أو إيجابية، من حيث إن المصطلح الفكري أو الثقافي مصطلح تشكل وفق منظومة متعددة من المؤثرات ، إلى جانب خضوعه إلى نوع من فرض الهيمنة الثقافية في أحيانٍ كثيرة ، وهذا بخلاف المصطلحات الشرعية أو المصطلحات العلمية ذات البنية الدلالية الصلبة التي هي أبعد المصطلحات عن المؤثرات المادية، والأصل فيها التجرد للمقاصد العلمية وللمقاصد الشرعية، لذلك فهي مصطلحات منضبطة وذلك لثبات دلالتها وانغلاقها.

وتظهر إشكالية المصطلح فيما يتعلق برخاوة الدلالة كحالمصطلح "المجتمع المدني" حيث هناك ضبابية في استعمالاته ، ويستعمل بدون ضبط لدلالاته ، والسبب في ذلك أنه لا يمكن ضبط دلالته بشكل دقيق ، ويرجع السبب في ذلك إلى الخلفيات السياسية والأبعاد الفلسفية التي رافقت تشكل المصطلح، فمثلاً يرى بعض الباحثين أن مفهوم المصطلح:"يتجه في دلالته المعاصرة المفتوحة إلى الإمساك بالمؤسسات التي أفرزها وما زال يفرزها المجتمع المعاصر في ديناميته وتعدده وتناقضه وخاصة في المجتمعات الديمقراطية ، وفي هذه الحالة فإن المفهوم يشكل توسطاً بين الفرد المواطن

والدولة"[١] وأحياناً يذهب استخدام المصطلح إلى شيء الاستخدام الأيديولوجي الأيديولوجي وذلك في إبعاد المرجعية الدينية ، وإحلال نظرية التعاقد بديلاً عنها وهي كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي التي شاعت في القرون الأوروبية الوسطى ، ويرى بعض الباحثين في هذا السياق : "أن دلالة المفهوم في نظرية التعاقد كانت تتجه لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع ، وفي هذا الإطار تمت صياغة نظرية التعاقد كاتفاق داخل المجتمع وبين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار أرضي دنيوي مدني"[٢] .

إن مصطلح "المجتمع المدني" نموذج من نماذج كثيرة تظهر فيها الرخاوة الدلالة المصطلحية، ومن هذه الرخاوة تنبع الإشكالية ويتّسع مجال التوظيف والتوظيف المضاد ، وتتضخم الإشكالية حسب موقع المصطلح من الصراع الفكري، حيث هذا النوع من المصطلحات قابل بدرجة كبيرة لتحمل الشحنات الأيديولوجية ، وهذا بخلاف المصطلح العلمي أو المصطلح الشرعي الذي لا تتحمل بنيته ولا ظروف تشكله أي شحنات أيديولوجية، وهذا سرّ من أسرار ثبات دلالته .

٢- إشكالية اللغة والترجمة :

ما سبق بيانه من إشكالية المصطلح في موضوع هوية المصطلح وفي موضوع رخاوتهأو صلابته تزداد وضوحاً عند الحديث عن إشكالية أخرى من إشكاليات المصطلح، وهي إشكالية اللغة والترجمة ، حيث إن هناك فرق بين ترجمة مصطلحات العلوم الطبيعية ، وترجمة مصطلحات العلوم الإنسانية ، من أن الأولى معيارية مسطريّة بالدرجة الأولى، بينما الثانية تخضع

---

[١] مفهوم المجتمع المدني ملاحظات حول تشكل المفهوم وتطوره ، كمال عبد اللطيف ، ضمن أبحاث المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية ص٨٠

[٢] مفهوم المجتمع المدني ملاحظات حول تشكل المفهوم وتطوره ، كمال عبد اللطيف ، ضمن أبحاث المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية ص٨٠

للسياقات الاجتماعية والتغيرات التي رافقت تشكّل المصطلح ، حيث تظهر إشكاليتها أثناء ترحالها من سياق لغوي إلى سياق لغوي آخر ، ولذلك فعند هجرة المصطلح من لغة إلى أخرى قد لا تكون اللغة المستقبلة واعية بشكل كامل، لذلك حتى عند محاولة تبيئة المصطلح تظهر حزمة من الإشكالات المصطلحية ليس أقلها من سلطة خفية يمارسها المصطلح على السياق الثقافي الجديد .

إن تعريب المصطلحات ليس خياراً بل هو ضرورة ، وليس خيار أمة من الأمم أن تترجم أو لا تترجم المصطلحات المتداولة ثقافياً أو سياسياً ، فحالة العولمة التي يعيشها العالم تحسم الموضوع،ولذلك فترجمة المصطلحات لأمة عاجزة عن توليد المصطلحات أصبح ضرورة في ظل سيل من المصطلحات المتدفقة والعاملة في الحقل السياسي والثقافي بدرجة كبيرة .

وإذا أردنا أن نؤرخ للترجمة؛ فيمكن اعتبار سبر الدكتور طه عبد الرحمن دقيقاً لهذه المرحلة ، حيث قسم مراحل ترجمة المنقول إلى اللغة العربية إلى ثلاث مراحل وهي[1]:

طور ابتداء النقل : ويقصد به النقل الابتدائي أو الترجمة الأولى من الترجمات العربية التي وُضعت لكل نص فلسفي يوناني ، سواء كانت نقلاً مباشراً من اللغة اليونانية أم كانت نقلاً بواسطة لغة أخرى

طور استصلاح النقل : وهو يمثل الطور الثاني من أطوار الترجمة في حركة تنقيح النقول الواسعة التي دخل فيها بعض المترجمين وبعض فلاسفة الإسلام ، حيث قاموا بإصلاحها بما يتلاءم قدر الإمكان مع بعض مقتضيات التداول الإسلامي العربي اللغوية والعقدية والمعرفية

طور استئناف النقل : وهي التي ابتدأت مع مطلع القرن العشرين

---

[1] انظر فقه الفلسفة ص٨٣ وما بعدها .

حيث أخذ المترجمون ينقلون الأعمال الفلسفية التي أنتجتها أوروبا ابتداء من عصر النهضة إلى يومنا هذا، حيث ورثوا حصيلة من المصطلحات الدقيقة فتم النسج على منوالها ومحاكاة أساليبها مستفيدين من تصورات أنشأتها الفلسفة الحديثة .

وإذا أردنا عرض إشكالية اللغة والترجمة من خلال التجربة الأولى للترجمة والتي كان القرنان الثالث والرابع الهجريان العصر الذهبي لها على مستوى الأخلاق على سبيل المثال وكيف أن نقل مصطلح من لغة إلى أخرى يضطر إلى استخدام مصطلح قد لا تتوفر فيه كل الكثافة الدلالية للمصطلح الأصل، وقد حلل هذه الجزئية طه عبد الرحمن بعد أن سبر ترجمات مصطلحات علم الأخلاق مقارنة بأصلها اليوناني حيث يقول :" إن النظرية الأخلاقية اليونانية تؤسس مفاهيمها على الأصول اللغوية الخاصة باللسان اليوناني اعتقاداً منها بتفوق هذا اللسان ومشروعية هذا التأسيس، لذلك ندرك كيف أن نقل هذه المفاهيم إلى لغة أخرى كاللغة العربية يؤدي إلى التفاوت بين المعنى اللغوي للمفهوم الأخلاقي المنقول ومعناه الاصطلاحي في اللغة المنقول إليها ، ذلك أن هذه اللغة قد تضطر إلى استعمال مقابل لا توجد فيه الصلة بين المعنيين على الوجه الذي توجد به في اللسان المنقول منه ، فيلزم من هذا التفاوت أن يشق على اللغة المنقول إليها إدراك الدقائق الدلالية والوجوه الاستعمالية التي استثمر بها هذا المفهوم الأخلاقي في اللسان المنقول منه ، كما أنها تتعثر في تبيين حقيقة الأحكام والإشكالات التي بنيت على هذه الدقائق في الدلالة والوجوه في الاستعمال"[1]

وما ذكره طه عبد الرحمن ينسحب على عموم الفلسفة اليونانية المنقولة عربياً في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، حيث إن المصطلحات لم

[1] تجديد المنهج في تقويم التراث ص٣٩١ .

تتشكل بطريقة مبسّطة ، وإنما تشكّلت بطريقة تراكمية حاملة معها الإرث الديني والأيديولوجي للحضارة التي تشكلت فيها ، وبما لم يستطع المترجمون الأوائل الانفكاك من المصطلحات اليونانية بما تحمل معها من إرث فلسفي قد لا يتوافق مع السياق الإسلامي، لذلك تكاثرت بعض المصطلحات المحملة بالمفاهيم اليونانية في السياق العقدي الإسلامي مما كان له الأثر السلبي في انحراف المفاهيم العقديةفمثلاً تسميتهم للخالق "بالصانع" "السبب الأول " العلة الأولى " علة العلل " المحرك الأول العقل الأول الموجود الأول المبدأ الأول وغيرها [1] .

ويرجع ذلك إلى أن نقل المصطلح في الأعم الأغلب لا يمكن أن يكون نقلاً مجرداً ، وإنما لا بد أن يمتد النقلإلى العوالق الفلسفية التي رافقت تشكل المصطلح ، ولذلك عند اشتغال هذه المصطلحات في مجال التداول الإسلامي ستثير مجموعة من الإشكالات والصعوبات المعرفية التي لا يمكن أن تسلم من النقد الثقيل وهو الذي حصل مع الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام في محاولتهم تبيئتة هذه المصطلحات في سياق التداول الإسلامي العقدي ، ولكن هذه المحاولة لم تنجح، بل أدت إلى انشقاق عريض في كثير منالمفاهيم العقدية وعلى رأسها مفهوم الألوهية .

إن التسليم للمصطلح المنقول بعوالقه الفلسفية يرافقه في الغالب نوع من الارتخاء النقدي للفلسفة المنقول منها ، وأخذها على وجه من القبول شبه المطلق، مما تضعف معه الحاسة النقدية لمستقبل المصطلح، فتحصل الترجمة والنقل دون أي مساءلة معرفية للمصطلحات المنقولة، وهذا يتكرر في كل عملية استلاب ثقافي في القديم والحديث ، وقد وصف ابن سبعين عن

---

(1) انظر على سبيل المثال :آراء أهل المدينة الفاضلة، الفارابي ص٣٧، تهافت التهافت، ابن رشد ص١٥٥ وغيرها.

ابن رشد فتنته المعرفية بأرسطو بقوله :

"وهذا الرجل مفتون بأرسطو ومعظّم له ، ويكاد أن يقلده في الحس والمعقولات الأولى ، ولو سمع الحكيم يقول: " إن القائم قاعد في زمان واحد لقال به واعتقده ، وأكثر تآليفه من كلام أرسطو إما يلخصها وإما يمشي معها ، ولا يعول عليه في اجتهاده، فإنه مقلد لأرسطو"[١]

وينتج عن هذا النقل في الكثير استغلاق للمصطلحات قد لا يوجد في لغة الأصل، وخصوصاً أنه في الغالب يتم الإغراب في نقل المصطلح مما يزيد المصطلح غموضاً ، وتتضخم الإشكالية بشكل أكبر، وتضيع مفاهيم المصطلح وهذا قد حصل في التجربة الأولى في نقل المصطلحات اليونانية من استغلاق وإغراب في نقل المصطلح الفلسفي فعلي سبيل المثال أورد الخوارزمي مجموعة من المصطلحات نحو "غرماطيقي" (= علم النحو) و "أريثماتيقي"(= علم العدد) و"سرنوميا" (=علم النجوم) و"تالوجيا"(=علم الأمور الإلهية) و"الهيولى" (=المادة) و"الأسطقس" (= الركن) و "فانتاسيا" (= القوة المخيلة) و"إيساغوجي"(= المدخل) و"قاطيغورياس" (=المقولات)[٢] وغيرها، وما حصل قديماً قد يحصل حديثاً، حيث تم نقل مجموعة من المصطلحات الغربية بشكل مستغلق كمصطلح "الفينومينولوجيا"(=علم الظواهر) "الابستمولوجيا"(=نظرية المعرفة) "الهرمنيوطيقا"(=نظرية التأويل) "الأكسيولوجيا"(=الأخلاق) وغيرها .

إن إشكالية نقل وترجمة المصطلح من حقل لا يعني نقل الكلمات؛ ولكنه نقل لمفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية وفلسفية ، وهذا ما حصل في التجربة الأولى للنقل والترجمة المتمثلة في النقل عن الفلسفة اليونانية

---

[١] بدء العارفين ص١٤٣ . نقلاً من كتاب فقه الفلسفة ٩٩/١

[٢] انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٨٣-٩٤ .

وخصوصاً في مجال الإلهيات ، من حيث خطورة المواضيع التي جرى إعمال مصطلحاتها فيها ، إلا أنها أقل خطورة من مرحلة الترجمة الثانية التي شهدها العصر الحديث ، حيث إن نقل المصطلح من الفكر الغربي ليس كنقل المصطلح الفلسفي كما نقله المترجمون الأوائل من الفلسفة اليونانية ، ويرجع سبب الاختلاف أن النقل من الفلسفة اليونانية كان نقلاً عن فلسفة تامة التكوين ، وأما النقل من الفلسفة الغربية فهو نقل عن فلسفة لازالت في طور التشكّل ولم تحمل صفة الثبات لحد الآن ، فقد تتوسع دلالة المصطلح لتشمل مفاهيم لم تكون حاضرة أثناء النقل الأول، وقد وضع الدكتور عبد الوهاب المسيري ضمن عقبات تحديد مفهوم مصطلح "العلمانية" بصفته مصطلحاً معاصراً للتغيرات التي لم تستقر في المفهوم نفسه التي لم تصل لدرجة الحسم حيث يقول :" من الأمور التي زادت مصطلح "العلمانية" غموضاً وإبهاماً بعض المراجعات المهمة التي قام بها بعض المفكرين والباحثين للمصطلح في الشرق والغرب"[1] ثم بدأ بسرد المراجعات في المفهوم، لكن المهم بيانه أنه في حالات كثيرة قد لا تكون الحالة الفكرية محل حسم ، وهذا ينسحب على مدلولات المصطلحات المتداولة ثقافية في الوسط الفكري فتبقي هي نفسها محل تغير وعدم استقرار .

إن إشكالية نقل وترجمة المصطلح من الفكر الغربي تعتبر من أخطر إشكاليات المصطلح في الفكر العربي المعاصر ، وربما كانت ميداناً للصراع في كثير من القضايا الفكرية ، حيث إن الحالة الغربية حالة منتجة ومتدفقة بالمصطلحات ، وليس بوسع الفكر العربي الوقت الكافي لدراسة هذه المصطلحات والخروج بصيغة مفروزة العوالق الأيديولوجية والسياسية لكثير المصطلحات ، بل يتم أحياناً استخدام المصطلح بصيغته الأجنبية مما لا

[1] العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ١٠١/١ .

يكون فيه أدني تدخل لفصل العوالق الفلسفية كمصطلح العلمانية أو الديمقراطية وغيرها، وهذا يضاعف الإشكالية أكثر .

وأحياناً يتم تداول المصطلح بعد ترجمته بناءً على مفرداته اللغوية فحسب دون النظر إلى حمولته المعرفية وهذا كثير، كما حصل في مصطلح "الاشتراكية" حيث تم تداوله بدون النظر إلى حمولته المعرفية والسياسية ، بما أن هذا المصطلح يحمل بعض المعاني التي جاء بها الإسلام من العدالة الاجتماعية والمساواة ، فقد جعل الكثير يرى أن الإسلام دين اشتراكي ، وقد صدرت كتب في وقتها ترى أن الاشتراكية جاء بها الإسلام ككتاب "اشتراكية الاسلام"لمصطفى السباعى، وكتاب "مبادئ الاشتراكية في الإسلام" لرائد السعيد الشربيني الشرباصي حتى حدا بالشاعر أحمد شوقي في مدح النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله إمام للاشتراكيين بقوله :

الاشتراكيون أنت أمامهم **** لولا دعاوي القوم والغلواء[1]

ومن هنا تظهر خطورة استبعاد الحقل الثقافي الذي تشكّل فيه المصطلح وحمولته المفاهيمية ، والاقتصار على الجانب اللغوي ، فنقل المصطلح من حقل تداولي إلى حقل تداولي آخر لا يتم بهذه الصورة المبسطة ، حيث إن الترجمة تجمع بين نظامين لغويين متمايزين أو بين ثقافتين مختلفتين ،ونظام معقّد من العلامات والسياقات ، وكل مصطلح يرتبط بمجموعة من التجارب الخاصة والسياقات الاجتماعية والسياسية المعقدة التي لا تحل إشكالياتها النقل اللغوي المجرد .

وعند المراعاة التقريبية للحالة الثقافية التي تشكل فيها المصطلح ، مع أنه يصعب التخلص من العوالق الفلسفية والسياسية التي تنتقل مع المصطلح أثناء ترحاله من سياق ثقافي إلى سياق ثقافي مغاير ، إلا أن

[1] انظر ديوان أحد شوقي في قصيدة الهمزية النبوية ٣٨/١

هناك مشكلة أخرى في النقل والترجمة تتمثل في تعدد ترجمات المصطلح الثقافي أو ما يسمى بـ"الاصطراع الاصطلاحي"[1] وذلك راجع إلى عدم قناعة بعض الناقلين للفكر الغربي والمتعاملين معه بما يقدمه غيره من ترجمة للمصطلح، وإلى غياب الجهود الجماعية للترجمة، فعلى سبيل المثال في الدراسات النقدية حيث واجه النقد العربي الجديد مصطلح (Deconstrution) حيث ترجمه الناقد السعودي عبد الله الغذامي وهو من النقاد الأوائل الذين ترجموا هذا المصطلح بـ"التشريحية" في كتابه "الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية" ، وترجم بـ"بالتفكيكية" وهو مصطلح اعتمده كثير من المترجمين والنقاد العرب ككاظم جهاد وعبد الله ابراهيم وعبد العزيز حمودة وغيرهم كثير ، وترجم أيضاً بـ"التقويض أو التقويضية" وهي ترجمة كل من سعد البازعيوميجان الرويلي وعبد الملك مرتاض[2] ، وتزداد الصعوبة إذا ادركنا أن المصطلح في لغته الأصلية غير محدد الدلالة بالضبط وهنا تتضاعف الإشكالية كما في مصطلح "التفكيك" حيث يؤكد صاحب المصطلح جاك دريدا ذلك بقوله " "إننا إذا ما أردنا الوقوف بادئ ذي بدئ على صعوبات الترجمة (وسؤال التفكيك هو أيضاً من أقصاه إلى أقصاه سؤال الترجمة ، وسؤال لغة المفهومات).. فربما وجب ألا نبدأ بالاعتقاد – الأمر الذي سيكون مجرد سذاجة – بأن مفردة "التفكيك" تقابل بالفرنسية دلالة واضحة ، ولا مصدر فيها للبس . هناك في لغتي من قبل مشكلة ترجمة شائكة بين ما نهدف إليه هنا وهناك عبر هذه الكلمة .. لقد بات واضحاً أن الأشياء تتغير من سياق إلى آخر في الفرنسية نفسها بالذات ، بل أكثر من

---

[1] مصطلح "الاصطراع الاصطلاحي" وهو من اختراع أحمد المطيلي استخدمه في بحث أزمة المصطلح النفسي عند العرب " انظر مجلة العربية والترجمة السنة الثانية العدد ٥ و ٦ ، ص٧٩ .

[2] انظر دليل الناقد الأدبي ص١٠٧.

هذا ، إن الكلمة نفسها أصبحت مرتبطة في الأوساط الألمانية والإنكليزية وخصوصاً الأمريكية بدلالات مرافقة وإيحاءات وقيم عاطفية أو تأثرية جداً مختلفة"[١]

وإذا أضفنا على هذه الصعوبة صعوبة الإرث الحضاري الذى يحمله المصطلح تزداد المسألة صعوبة وهو ما فسره المسيري بقوله:"وذلك إن أردنا ترجمة المفهوم الكامن وراء الكلمة لا الكلمة ذاتها فقط، وهذه إشكالية حقيقية تواجه المترجم العربي من اللغات الأوروبية، حيث يتبدى من خلال المفردات نموذج حضاري متكامل تعجز الترجمة الحرفية عن نقله، بل إنها تطمس معالمه أحيانا وتفصل المصطلح عن النموذج الحضاري الكامن وراءه"[٢] .

وهذه الإشكالية كما أنها راجعة إلى ما ذكر ؛ فإن تعدد اللغات المنقول منها جزء من مشكلة تعدد الترجمات ، فالعرب لا ينقلون عن لغة واحدة ، بل هناك أكثر من لغة منقول منها، حيث يغلب على المشارقة النقل من النصوص الإنجليزية، بينما يغلب على المغاربة النقل من النصوص الفرنسية .

إن اختلاف اللغة المترجم منها وغياب الجهود الجماعية للترجمة وتصدر الجهود الفردية في نقل المصطلحات الغربية أدى إلى تبعثر الدلالات وتوسع مفاهيمها وربما ضياع الدلالة الحقيقية للمصطلح فعلى سبيل المثال ترجمت محاضرات مؤسس عالم اللسانيات الحديثة دي سوسير التي ألقاها في جامعة جنيف خلال الفترة بين ١٩٠٦-١٩١١ ثم نشرت في عام ١٩١٦بعد وفاته بثلاث سنوات إلى عدة لغات عالمية كان نصيب اللغة العربية خمس ترجمات في كل من لبنان وتونس ومصر والعراق والمغرب،

---

[١] انظر الكتابة والاختلاف ، جاك دريدا ، ترجمة كاظم جهاد ص٧٥ .
[٢]"الحداثة وما بعد الحداثة"، عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي ص:١١١.

واللافت للانتباه أن كل ترجمة تختلف عن الأخرى في عنوانها ومتنها اختلافاً ذريعاً[1]وقد تتبع ذلك عبد السلام المسدي في كتابه ما وراء اللغة[2] ، وهذا يثير تساؤلاً كبيراً جداً في كثير من المصطلحات المنقولة والمتداولة ثقافياً، وهل هي تحكي بالضبط الدلالة الفعلية للمصطلح أو أن هذا المصطلح ازداد تقلباً واضطراباً بعد عميلة النقل والترحال .

ولا يعني الحديث السابق أن الترجمة ونقل المصطلحات عملية ضارة ثقافياً ، بل إن النقل بحد ذاته عملية مفيدة، حيث بها يتم التواصل الحضاري في كثير من المجالات المهمة ، وهناك تقدم على عدة أصعدة كان وراءه التواصل بين الثقافات والحضارات والتي كانت الترجمة جسراً للتواصل ومعبراً لكثير من الكليات الثقافية المتنوعة التي كانت وراء تطور المجتمعات.

٣- إشكالية الإعمال والاشتغال:

إذا كانت إشكالية هوية المصطلح أو إشكالية اللغة والترجمة من الإشكاليات المهمة في دراسة المصطلح النسوي، فإن كيفية دوران المصطلح في السياق الثقافي لا يقل أهمية عن الإشكاليات الأخرى، فإن طريقة توظيف

---

(١) ذكر ذلك الدكتور يوسف وغليسي في كتابه :إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص ١١٢ وهذه الترجمات وهي :

١- محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر دار النعمان للثقافة، لبنان، ١٩٨٤م .

٢- دروس في الألسنة العامة ، ترجمة :محمد الشاوش ومحمد عجينة وصالح القرمادي ، الدار العربية للكتاب، تونس ، ١٩٨٥م

٣- فصول في علم اللغة العام ، ترجمة : أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٨٨٥م

٤- علم اللغة العام ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٥م .

٥- محاضرات في علم اللسان العام ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، دار أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧م.

(٢) انظر وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية ص٨-١٦ نقلاً من كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد ص١١٢ .

المصطلح في السياق النصي أو الطريقة التي يتم بها تسويق المصطلح سواء كان سلباً أو إيجاباً مما تتأثر به دلالاته، ويكون مجالاً لاستغلالها أو تفريغها من محتواها، وهناك عدة تمظهرات لإشكالية الإعمال والاشتغال التي ترافق المصطلح في سياقه أثناء دورانه في الخطابات الثقافية على اختلاف توجهاتها، ويمكن إجمال هذه بثلاث تمظهرات رئيسية وهي : هيمنة المصطلح، واختراق المصطلح واحتراقه، وتفصيلها كما في النقاط التالية :

أ- هيمنة المصطلح

ما سبق بيانه عن تشكّل المصطلح يحكي الصورة الطبيعة لميلاد المصطلح ، ولكن عندما يأتي الحديث عن تكاثر المصطلحات ووفرة إنتاجها فإن هذا يحدد الحالة الثقافية للمجتمع وهل هي حالة منتجة للمصطلحات أو حالة خاملة ، ومعروف أن المصطلح كما سبق هو في بعض جوانبه تشخيص لحالة معينة ، وإذا نظرنا إلى المجتمع الغربي على سبيل المثال فإن الحالة الغربية حالة منتجة للمصطلحات بامتياز ، وقد ذكر على القاسمي : أن الغرب ينتج خمسين مصطلحاً يومياً[1]وهذا التدفّق في المصطلحات على حد تقدير القاسمي كان في عام ١٩٨٥م وبالتأكيد أن العدد تضاعف بشكل كبير ، فإنتاج المصطلحات كإنتاج السلع، وكلما قوي المجتمع معرفياً كان أقدر على إنتاج المصطلحات ، وكلما ضعف المجتمع كان استيراده من المصطلحات أكثر من إنتاجه ، بل حتى ما ينتجه من المصطلحات لا يستطيع تسويقه بالقدر الكافي .

وإذا كانت المصطلحات عبارة عن وعاء معرفي ومستودعات كبرى للمعاني والدلالات، وكثيراً ما تتجاوز البناء اللفظي وتتخطى الجذر اللغوي

[1] انظر مقدمة في علم المصطلح ص٦٣ .

لتعكس فلسفات كبرى؛ فإن هذا يؤكد أن معركة المصطلحات والمفاهيم أهم ميادين الصراعات الفكرية والثقافية ، وستظل كذلك ، لذلك فبعض المصطلحات قد تنشحن أيديولوجياً لتهيمن على الحالة الثقافية ، وتصل إلى درجة يصعب الانفكاك من دلالتها ، فكما أن المنتج المادي قد يغير من نمط حياة الفرد أو المجتمع ؛ فكذلك المصطلح قد يغير من نمط الفكر والوعي .

لذلك فإن المصطلح لظروف معينه قد يهيمن على الواقع المعرفي ، وربما يستخدم أداةً للضغط بعد أن يُشحن المصطلح بمفاهيم أيديولوجية معينة ، وهذه الحالة تظهر في المصطلحات التي ينتجها الغرب ويتم فرضها وهيمنتها على قطاع من الشعوب الأخرى ، ولعل من أهم أسباب هيمنة بعض المصطلحات المعبأة بمفاهيم المرجعيات الغربية الاتفاقيات الدولية، بحيث يتم فرض مصطلحات بمفاهيم معينة والإلزام بها فعلى سبيل المثال مصطلح "حقوق الإنسان" أو "الجندر" أو "حقوق المرأة" وغيرها من المصطلحات المنتجة ثقافياً وفق مرجعيات غربية ، ويتم تداولها فيما بعد وفق الدلالة الغربية لها ، بحيث يتم تعريف المصطلحات وفق أيديولوجية معينة، أو إعادة إنتاجها وتعبئتها بناء على اعتبارات مصلحية خاصة، وسن القوانين بناء على مصالح خاصة كما هو الحال في القوانين التي صدرت في مكافحة الإرهاب على سبيل المثال ، حيث تمت صياغة القوانين وفق مصالح خاصة يدعمها التفسير الغربي لمصطلح "الإرهاب" والذي يتم تسويقه وفرضه على مجموعة غير قليلة من المجتمعات ، وتعتبر هيمنة مثل هذه المصطلحات أو المصطلحات التي يتم فرضها وهيمنتها عبر وسائل الإعلام بوسائطه المتعددة ضاغطاً دلالياً ومعرفياً للانحياز إلى الدلالة الأيديولوجية التي تشكلت في البيئة المنتجة للمصطلح . فمثلاً في مصطلح الإرهاب يقول جون كولنز :""الإرهاب تقليدياً هو العنف الذي يرتكبه أولئك المعارضون لسياسات

الولايات المتحدة في العالم بوصفه عنفاً غير مشروع ، بكلمات أخرى عندما يستخدم البعض كلمة "إرهاب" فإنهم يصفون العالم بطريقة تعمل لمصلحة القوي .. حيث إنه من بين كل ما في العالم من عنف سياسي لم يطبق وصف "الإرهاب" إلا على العنف الذي جاء من اليسار أو من أقصى اليمين، وعلى النقيض من ذلك فإن العنف السياسي الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها أو بدعم منهم كان معروفاً بحشد من عبارات أقل ازدراء مثل : مكافحة التمرد ، مكافحة الإرهاب ، الصراع منخفض الشدة ، الدفاع عن النفس .. وبعبارة أخرى، فإن خانة "الإرهاب" لا تزال تطبق انتقائياً وأسلوب يخدم سياسات الولايات المتحدة ، بالرغم من الحقيقية التي مؤداها أن هذه السياسات نفسها غالباً ما تسبب أو تغذي المعاناة البشرية أكثر مما يسببه من يسمون بالإرهابيين الذين تعارضهم الولايات المتحدة"[1]

إن هيمنة المصطلح يشكل خطورة كبيرة حيث يتم إزاحة الدلالة المعرفية المحايدة للمصطلح لصالح الدلالة الأيديولوجية ، ومنها يتم استخدام المصطلح ليس للغرض المعرفي وإنما لغرض الهيمنة وفرص الوصاية المعرفية ومن ثَم السياسية .

ب- إشكالية اختراق المصطلح :

إن أي مصطلح من المصطلحات لا بد أن يحمل مجموعة من الدلالات تختلف قوة وضعفاً وظهوراً وخفاء ، ويتم استخدامه في الأصل على الصيغة المحايدة كأي مصطلح ، ولكن في أحيانٍ كثيرة وفي بعض المصطلحات ذات البعد السّجالي أو المصطلحات التي تقترب من بؤر الصراع الثقافي يحصل اختراق للمصطلح ، ويتم هذا الاختراق على مستوى الدلالة والمفهوم، بحيث يتم قلب دلالة المصطلح أو تحريف دلالته لاستخدامه

[1] اللغة المتوحشة ص ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ .

كسلاح في ميادين الصراع المختلفة ، ويمكن أن توصف هذه الحالة بإزالة الصفة المصطلحية عن المصطلح وهو ما أشار إليه إنغرد ماير: "يعمد الشخص غير الاختصاصي إلى استخدامها من دون أن يفكر بالمعنى الأساسي للمصطلح الأصلي ، وتحتفظ بالطبع الكلمات المجردة من صفتها المصطلحية بشَبَه معين بالمصطلح الأصلي ، ولكنها تشحن بسلسلة من السياقات التطبيقية"[1] فعلى سبيل المثال مصطلح "الأصولية" مصطلح إيجابي الدلالة في الثقافة الإسلامية، فهو يحيل بالدلالة إلى كبريات المدارس العلمية التي اعتمدت البحث في أصول الفقه ، وتعد هذه المدرسة مفخرة العلوم الإسلامية التي تأسس بفضلها الكثير من العلوم الشرعية ، ولكن هذا المصطلح تم اختراقه بحيث أصبح يدل حركات التطرف الديني وجماعات العنف ، ويرجع السبب في ذلك أن مصطلح "الأصولية" في الغرب يدل دلالة سلبية، لذلك تم اختراق المصطلح الإسلامي بنفس دلالة المصطلح الغربي ، وصار يدل على الدلالة السلبية ، ومصطلح الأصولية الغربية لم يظهر إلا في العقود المتأخرة وأول ظهور له كما هو تتبع روجيه جارودي :"في قاموس لاروس الصغير سنة ١٩٦٦م وعرفها بكيفية عامة جداً بأنها : (موقف أولئك الذين يرفضون تكييف عقيدة مع الظروف الجديد) أما لروس الجيب فيطبقها سنة ١٩٧٩م على الكاثوليكية وحدها بقوله : (هي استعداد فكري لدى بعض الكاثوليكيين الذين يكرهون التكيف مع ظروف الحياة الحديثة) وفي قاموس لاروس الكبير سنة ١٩٨٤م يعرفها بأكثر شمولية بقوله (داخل كل حركة دينية أصولية تقف موقف جمود وتصلب معارض لكل نمو أو تطور)"[2] ، والملاحظ فيما نقله جارودي عن ما هو مدون في القاموس الغربي أن معاني

---

[1] المعنى في علم المصطلحات ص٣٠٢ .
[2] الأصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها ص١٣ .

مثل رفض التكيف والجمود والتصلب والمعارضة للتطور كلها دلالات سلبية للمصطلح ، وبعد أن عرفت الكاتبـ/ ـة الأمريكية ليا رينولد Leah Renold.. الأصولية في سياقها الأوربي النصراني ذكرت توظيفها في الحرب على ما يسمى الارهاب في الخطاب الأمريكي حيث تقول :"إن الأصولية بدأت توظف بكثير من الانفلات ، نادراً ما يتم تعريف كلمة "الأصولي" بصورة دقيقة، ولكنها تستخدم بصورة شبه دائمة في سياق الازدراء وينطوي مصطلح الأصولية على كل ما هو استبدادي متعصب ومعاد للحداثة في الدين بغض انظر عن العقيدة ، ولذا فإن أتباع الأديان الأخرى مثل الهندوس والمسلمين الذين يوصفون خطأ بالأصوليين في الصحافة الشعبية يصورون بطريقة سلبية ، إن الافتراضات الغامضة المتعلقة بالأصولية والمقبولة على نطاق واسع في الغرب بوصفها تصويراً للإسلام تتضمن الفكرة التي مؤداها أن الأصوليين ضد حرية الفكر والحداثة"[1]

وعند هيمنة المصطلحات الغربية استطاعت هذه الدلالات في لحظة ضعف أن تخترق مصطلح "الأصولية" في الاستعمال الإسلامي ، فصار إطلاق الأصولية في العموم يحكي كل معاني الجمود والتصلب والتحجر المذهبي والانغلاق وغيرها من الدلالات السلبية، وتوارت كل المعاني المكتنفة لمصطلح "الأصولية" في الاستعمال الإسلامي وما تعنيه من معاني إيجابية .

وإذا كان "مصطلح الأصولية" يمثل اختراقاً لدلالته بحيث تم اختراق المصطلح بالدلالة السلبية ، واستبعاد أي دلالة إيجابية، فإن هناك نوعاً آخر من الاختراق ويتمثل بتبادل المفاهيم داخل المصطلح الواحد بحيث يكون المفهوم الأصلي فرعياً ، المفهوم الفرعي يصبح مركز الدلالة ومحمور المفهوم ، ويحدث هذا في لاوعي المستخدم في كثير من الاحيان ، ويرجع

[1] اللغة المتوحشة ص١٤٠ ، ١٤١ .

هذا إلى هيمنة المصطلحات التي يفرضها الجانب الأقوى، ويتلقاها بضعف المستقبل ويتداولها بسياقاته الثقافية دون مساءلة ثقافية لدلالاتها ، ودون البحث في أوجه الاختراق فيها ، فمثلاً يعد مصطلح "حقوق المرأة" مصطلحاً شرعياً في العموم، فإن الإسلام لم يعط الحقوق للإنسان فقط بل منحها للحيوان ، وجاءت الشريعة بحزمة غير قليلة من حقوق المرأة سواء كانت المرأة بنتاً أو زوجة أو أمّاً ، ولكن الملاحظ عند التعاطي مع المصطلح أنه اختراق المصطلح بمفاهيم غير شرعية، فمثلاً يطلق مصطلح "حقوق المرأة" للمناداة باستقلالية المرأة عن الرجل في كل شيء، فلها أن تسافر بدون محرم ، وليس للرجل حق العصمة عليها ولها أن تعمل دون أي مراعاة لأي ضوابط ، هذه المعاني وغيرها تم اختراق مصطلح "حقوق المرأة " بها ، وصار الحديث عن المصطلح في بعض السياقات الثقافية منحصراً على هذه المفاهيم، وتوارت المفاهيم الشرعية لمصطلح "حقوق المرأة" حتى صار الحديث عن "حقوق المرأة" يثير ريبة عند المحافظين،بسبب استغراق المصطلح ببعض الدلالات الدخيلة،واستبعاد الدلالات الأصلية في المصطلح .

إن اختراق المصطلح ليس صورة واحدة تصيب المصطلح ، بل هناك صور متعددة لاختراق المصطلح تتنوع صورها ، وربما تكون أخطر صور الاختراق تقعيد المصطلح، بحيث يعبأ المصطلح بالدلالات السلبية ويسك من المصطلح قاعدة، ولا تكون مرحلة التقعيد إلا بعد مرحلة متقدمة من استعمال المصطلح ، والقاعدة على حد تعبير فريد الأنصاري هي:"تركيب نسقي من المصطلحات ، ووظيفتها حل إشكال من الإشكالات، لا وصف مفهوم معين، ولا يكون هذا إلا في مرحلة متقدمة من عمر العلم، جاوزت مرحلة المصطلحات التي هي أوصاف لمفاهيم تصويرية بينما القواعد هي مفاتيح

للقضايا"[١] كالقاعدة المشهورة "الضرورات تبيح المحظورات" حيث لا يتم سكّ هذه القاعدة إلا بعد تشكّل مصطلحاته واستقرارها . وعند الحديث عن إشكالية تقعيد المصطلح في الفكر العربي المعاصر كصورة من صور الاختراق ؛ فإنه يتم تقعيد المصطلحات المائعة التي لم يتم حسمها لحد الآن ، وقد لا يتوفر حسمها في المراحل القريبة كمصطلح "الإرهاب" ومصطلح "التشدّد" وغيرها من المصطلحات التي تعقّدت إشكالياتها، بعد توظيفها سياسياً ولأغراض ذرائعية نفعية، فيتم تقعيدها بحيث يتم تركيب قاعدة عليها، ويتم استحضار حكم أو نموذج في سياق أي مصطلح من هذه المصطلحات ، وربما تُصاغ قوانين لمكافحة الإرهاب ، مع أن مصطلح "الإرهاب" نفسه لم يتم حسمه بشكل نهائي، والتقعيد هذا قد يكون أخطر إشكالية من إشكاليات المصطلح، حيث إنه تجاوز مرحلة الفكر والتنظير إلى مرحلة العقوبة والجزاء .

إن عملية الاختراق المستمرة لكثير من المصطلحات ذات الطبيعة السجالية، أو المصطلحات المشحونة بكمية غير قليلة من الشّحنات الأيديولوجية أوصلت الحال في بعض الأحيان إلى ما يمكن أن يُسمى بـ"التلوّث الاصطلاحي" بحيث أصبح الكثير من المصطلحات المحايدة وبعض المصطلحات الشرعية مصطلحات ملوّثة الدلالة بحيث لا يمكن استخدامها بدون مساءلة لها أو تطهير لدلالتها، وهناك عدد غير قليل من المصطلحات أصابها التلوث الدلالي بأسباب صراع ثقافي أيديولوجي وأحياناً ذرائع سياسية ، والملاحظ في هذه المصطلحات أن مصطلحات ملوثة الدلالة ، ومفاهيمها لا تخلو من الأمراض الدلالية ، ومشكلة هذا النوع من التلوث أن المصطلح بعد أن كان يحمل قيمه الدلالية الثابتة ؛ التصق به بعض الدلالات والصفات التي ترسخت في بنيته الاستعمالية نتيجة ضغط السياقات المختلفة ، لذلك يبدأ

[١] المصطلح الأصولي عند الشاطبي ص٤٩ .

التوجس من استعماله أو الدفاع عن الأفكار الأصيلة التي يتضمنها،ويكون هم المثقف المحافظ هو محاولة تخليص هذا المصطلح من التلوث داخل دائرة الإعمال والاشتغال .

ج- **إشكالية احتراق المصطلح**:

إن تلوث المصطلح واختراقه مقدمة لاحتراقه ، فكثر من المصطلحات التي كانت تعمل عملها بشكل جيد وتؤدي وظيفتها بعلمية محايدة ومجردة ، ولكن لما كانت بؤر الصراع الأيديولوجي ومثار سجال قوي ، وبعد تكاثر الضربات على أي المصطلح يكون في واجهة الصراعات الأيديولوجية ستضعف دلالته بشكل كبير، وقد يصبح عاجزاً عن الدلالة على مفهومه ، وقد يكون مصطلح "المؤامرة" من المصطلحات المحترقة ، فإذا كانت دلالة المصطلح تعني التدبير أو التخطيط أو الدراسات التي تروم إلى إجهاض مشروع ما ، وكل هذه مفاهيم واقعة ، ومستخدمة باستمرار ، ويمكن أن يقال إن الدول الغربية على سبيل المثال عندها مشروع على إفشال أي تجربة إسلامية في البلاد العربية ، وهذه الدلالات يمكن أن يعبر عنها بمصطلح "المؤامرة" إلا أن المصطلح الآن لا يمكن أن يستخدم للدلالة على هذه المعاني ، حيث إن المصطلح احترق لكثرة الانتقاد الذي واجهة ، حتى أصبح عاجزاً عن الدلالة على مفاهيمه ، والمستخدم للمصطلح أياً كان يُرمى بالنعوت السلبية بعض النظر عن صحة المفاهيم التي يتضمنها ، لذلك فحالة احتراق المصطلح حالة تنشأ من كثرة الضربات على المصطلح بحيث تشلّه عن أداء وظيفته الدلالية ، وفي هذه الحالة يجب ترك هذه المصطلح المحترق ليموت، وإنشاء مصطلح بديلٍ عنه وعدم إضاعة الوقت بالدفاع عنه .

ويقال كذلك مصطلح "سد الذرائع" وهو مصطلح أصولي تواتر إيراد

الأصوليين عليه وعلى بحثه، وتدل مجمل دلالته على "منع كل فعل يفضي إلى الحرام"[1] وهذا المنع راجع إلى علة مفضية أو غالبة الوقوع ، والحديث عن هذه القاعدة يختلف من سياق إلى آخر، وأكثر ما تتداول فيه هذه القاعدة كتب أصول الفقه ، والحديث هنا حديث علمي بحت بعيد عن الأيديولوجيا والتوظيف ، واستعمالها في أي صورة كانت في هذا الحقل سيكون استعمالاً محايداً ، ولكن هذه القاعدة كثيراً ما يتم تداولها في الخطاب العربي المعاصر عند الحديث في بعض مواطن الصراع بين الخطابات الإسلامية والخطابات العلمانية، بكون هذه القاعدة تجل المجتمع يتجه إلى المنع والحرمان من المباح بما لا يدل عليه دليل ، وبغض النظر عن وجاهة هذه الدعوى ؛فإن الملاحظ أن إيراد مصطلح "سد الذرائع" في سياق السجال الثقافي معناه إيراد مصطلح منهك بكثرة الضربات، مشوّه الدلالة، ومفرّغ من محتواه العلمي ومشحون بكمية غير قليلة من الأيديولوجيا،وإزاء هذا المصطلح المحترق يمكن التعبير عن الحكم المبني على سد الذرائع بأنه حكم مبني على علة،والمعروف أن جميع الأحكام الشرعية أحكام مبينة على علل .

ح- ألاعيب المصطلح :

إذا كنا نعيش في عالم تصوغه اللغة المستخدمة وتشكل في الأعم الأغلب نظرة الناس للمشهد السياسي والثقافي ؛ فإن ما سبق الحديث عنه في عموم ما يتعلق بالمصطلح يكشف أن أهمية المصطلح لا تكمن في دلالته المحايدة فقط ، بل في الطريق والسياق الذي يستخدم فيه المصطلح ، حيث يمكن أن يوظف بتوظيف أيديولوجي بعيداً عن الحياد ، وبعيداً عن الدلالات الحقيقية التي تتضمنها بنية المصطلح ، ويأتي هذا التوظيف في سياق الهيمنة السياسية أو الثقافية ، مما يخلق معه أجواء متوترة تعبث في

[1] انظر الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي ١٤٣/٤.

الدلالات وتحدث انزياح في المفاهيم،وتغير الحالة الثقافية للحالة التي يمارس فيها المصطلح ألاعيبه، ويؤثر في الطريق التي نرى العالم من خلالها .

وفي هذا الصدد لا يمكن الإحاطة بألاعيب المصطلح ، فإن الغرض ليس الاحاطة ، وإنما الغرض دراسة كيفية تحول المصطلح من كتلة مفاهيمية محايدة إلى أداة تشويه مفاهيم ودلالات عبر ضغط هيمنة يفرضها القوي على المجتمع الضعف ، حتى يصعب في بعض المصطلحات فصل مفاهيمها على أحكام أخلاقية، ولعلي أمثّل لذلك بالاستعمال التآمري للمصطلح كحالة من حالات ألاعيب المصطلح ، حيث إنه في الحالات الساخنة كحال الحرب مثلاً أو حالة الصراع الثقافي الحاد تبتعد اللغة عن الحياد ، وتزخر بمجموعة من المصطلحات تحدث مزيداً من الخوف والتوتر ويتشكّل ما يمكن أن يُوصف بالصيغة التآمرية للمصطلح وهي تدخل ضمن الخطاب التعبوي وهي مصطلحات تشكل فيما بينها خطاب يروم إلى تعبئة الجماهير ضد حالة ثقافية معينة ، ولا يُعنى هذا الخطاب التعبوي التآمري كثيراً بتفسير المصطلح أو دلالته ، وإنما يُعني في الدرجة الأولى بتوظيفه بشكل تآمري .

ففي الصراع الثقافي الحادّ على سبيل المثال يُولّد الطرف الأقوى سلسلة من المصطلحات التآمرية لأسقاط الخصم، والتي تهدف في عموم سياقها إلى القضاء على الطرف الآخر، بل جعل القضاء عليه مهمة أخلاقية ، وقد تكون مصلحة وطنية ، وفي هذا السياق تحضر مصطلحات "الحفاظ على الأمن" أو "الحفاظ على مكتسبات الوطن" أو "الوحدة والاستقرار" وغيرها من المصطلحات التي تستخدم بسياق تعبوي ، وفي هذا الحالة يتم تحويل دلالة المصطلح ذو الدلالة الإيجابية إلى مصطلح ذو دلالة سلبية ، بل قد يتضمن مهمة قد لا توصف بالأخلاقية كاستخدام مصطلح "الحرية" أو

الحضارة" أو "الإرهاب" أو "الشر" وغيرها ، فهذه المصطلحات وأمثالها عندما تستخدم في سياق الصراع الثقافي الحاد لا بد من مساءلتها لأنها في الغالب لا تستخدم بشكل برئ ، وإنما تستخدم في الغالب بصيغة تآمرية.

ما سبق ذكره يشخّص ببساطة حالة ألاعيب المصطلح في السياق الثقافي ، وهناك حالة أخرى شبيهة بتلك الحالة، وهي حالة الاستقطاب السياسي الساخن أو حالة الحرب، حيث تفيض اللغة بالمصطلحات الساخنة والتراكيب المخادعة التي ترهب المجتمع بالقبول بالوضع الواهن، أو شحن الذهنيات بالمفاهيم السالبة من أجل زرع القناعات ، فمثلاً "يوصف العنف بأنه دفاع عن الحرية ، والاعتداء بأنه دفاع عن النفس، والحرب بأنها حرب عادلة ، هذا إضافة إلى بعض المصطلحات المخيفة كالأسلحة الكيمائية أو أسلحة الدمار الشامل أو الجمرة الخبيثة"[١] بغض النظر عن صدق دلالات هذه المصطلحات من عدمها .

ومثل ذلك مصطلح "معاداة السامية"[٢] وهو مصطلح أحرز شيوعاً منقطع النظير، وهو كما يقول عبد الوهاب المسيري بأنه :" مصطلح يعكس التحيزات العرقية . والسامي بالنسبة للغرب هو اليهودي ، لأن التصنيف (آري/سامي) وهو مالا يمكن لأي دارس للتشكيل الحضاري أن يقبله ، وقد أصبح المجال الدلالي لمصطلح "معاداة السامية" يشير ابتداء من محاولة إبادة اليهود ، وانتهاء بالوقوف ضد إسرائيل بسبب سياساتها القمعية ضد العرب مروراً بإنكار الإبادة "[٣] .

---

[١] انظر اللغة المتوحشة ص٣٤ .

[٢] أول من استخدم هذا المصطلح الصحفي اليهودي الألماني ولهلم مار (١٨١٨-١٩٠٤) في كتابه انتصار اليهودية على الألمانية من منظور غير ديني ، ولو أخذ المصطلح على ظاهره لكان يعني العداء للساميين الذين يشكل العرب أغلبية عظمى . انظر في الخطاب والمصطلح الصهيوني ص١٩١ .

[٣] في الخطاب والمصطلح الصهيوني ص٢٧ .

وقد يقال في مصطلح "الفوضى الخلّاقة" نفس اللعبة المصطلحية، حيث إنها تعني:"انتهاج سياسة محدد توفر وقوداً وشرعية لعمليات عنف ودمار واسعة النطاق في المنطقة يكون المصطلح ستاراً لها "[1] .

وقد يكون من ألاعيب المصطلح إخفاء مصطلح معين لتشويهه أو الاجهاز عليه، ومحاولة محوه من الوجود واستخدام مصطلح آخر ينزع بعض المضامين الأصلية في المصطلح الأول فعلى سبيل المثال : محاولة محو مصطلح "الجهاد" واستبداله بمصطلح "المقاومة" أو محو مصطلح "المقاومة" نفسه واستبداله بمصطلح "الإرهاب"

[1] اللغة المتوحشة ص١٢ .

المبحث الثالث

المنهج العلمي في تناول المصطلح

ما سبق بيانه في موضوع تشكل المصطلح وكمية المفاهيم والدلالات التي يحملها المصطلح وإشكالياته المتعددة ، يفرض وجود منهج علمي للتعامل مع المصطلح، بحيث يكون هذا المنهج واعٍ بشكل كبير كل هذه الإشكالات، إلى جانب إدراك ألاعيب توظيف المصطلحات سواء تم ذلك باختراقها أو باحتراقها . إن المنهج العلمي الصحيح ينبغي ألا يتوارى أثناء السجال والصراع الثقافي ، بل تكون حاجة المنهج المعيار العلمي أشد وقت الأزمات ووقت الأجواء المشحونة ، ويمكن اختصار ذلك بمحورين أحدهما المنهج الشرعي والآخر المنهج الدلالي ، وتفصيلهما كالآتي:

١- المنهج الشرعي

عندما نعود إلى نقطة البداية في المعيار العلمي في التعامل مع المصطلحات ؛ نجد أن القرآن الكريم ابتداءً بيّن أهمية مراعاة الشحنة الدلالية لمفهوم المصطلح ، وأن كل مصطلح يحمل شحنة دلالية لا يمكن أن تستخدم إلا في سياقها الصحيح ، وأي استخدام لهذا المصطلح في غير سياقه قد يعرض المفهوم والسياق إلى الانحراف الدلالي ، ففي سبب نزول قولهتعالى:"قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ: [الحجرات:١٤] قال القرطبي: "نزلت في أعراب بني أسد بن خزيمة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة جدبة وأظهروا الشهادتين، ولم يكونوا مؤمنين في السر، وأفسدوا طرق المدينة بالعذرات وأغلوا أسعارها، وكانوا يقولون لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أتيناك بالأثقال والعيال ولم تقاتلك كما قاتلك بنو فلان، فأعطنا من الصدقة، وجعلوا

يمنون عليه، فأنزل الله تعالى فيهم هذه الآية. وبالجملة فالآية خاصة لبعض الأعراب، لأن منهم من يؤمن بالله واليوم الآخر كما وصف الله تعالى"[١] وعلق ابن كثير على هذه الآية بقوله : "وقد استفيد من هذه الآية الكريمة أن الإيمان أخص من الإسلام كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ويدل عليه حديث جبريل عليه الصلاة والسلام حين سأل عن الإسلام ثم عن الإيمان ثم عن الإحسان، فترقى من الأعم إلى الأخص ثم للأخص منه"[٢].

ويدل على اختلاف حمولة مصطلح "الإيمان" عن حمولة مصطلح "الإسلام" ما رواه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسماً، فقلت: يا رسول الله، أعط فلانا فإنه مؤمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أو مسلم» أقولها ثلاثا، ويرددها علي ثلاثا «أو مسلم» ثم قال: «إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه، مخافة أن يكبه الله في النار»[٣]. وهذا الحديث يؤكد أن لكل مصطلح دلالاته التي لا ينبغي استخدامها في سياق إلا إذا ناسبت هذه الدلالات السياق المراد ، وإنه قد يوجد استخدامات مغرضة تحاول اختراق المصطلح يجب الحذر منها ، وأن هذه الاستخدامات قد تقلب الدلالات بدون وعي من المستخدم ذاته ، وقد أشار القرآن إلى شيء من هذا كما في قوله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَعَذَابٌأَلِيمٌ"[البقرة:١٠٤] وقد قال القرطبي في تفسير هذه الآية :"مما روي عن قتادة، أنها كانت كلمة صحيحة مفهومة من كلام العرب، وافقت كلمة من كلام اليهود بغير اللسان العربي،

---

[١] الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٣٤٨

[٢] تفسير ابن كثير ٧/ ٣٦٣

[٣] أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ح(٢٧)، ومسلمفي كتاب الإيمان باب: تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع ح(٢٣٦).

هي عند اليهود سبّ، وهي عند العرب: أرعني سمعك وفرّغه لتفهم عني. فعلم الله جل ثناؤه معنى اليهود في قيلهم ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، وأن معناها منهم خلاف معناها في كلام العرب، فنهى الله عز وجل المؤمنين عن قيلها للنبي صلى الله عليه وسلم، لئلا يجترئ من كان معناه في ذلك غير معنى المؤمنين فيه، أن يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم به"[1] .

إذن نحن أمام منهج قرآني فريد في التعامل مع المصطلحات ، وأن المصطلح ليس كلمة محايدة أو كلمة اعتيادية ، بل إنها كلمة تحمل قوة دلالية قد تؤثر في السياق أو قد تقلبه ، لذلك كان المنهج القرآني دقيقاً في هذا الجانب بالذات .

إن مشتركات الدلالة في بعض المصطلحات لا يعني إمكانية تبادل المصطلحات في مواقعها ، بل لكل مصطلحات حمولة مفاهيمية قد تشترك في بعضها مع مصطلح آخر، وقد تفترق معه أيضاً في نفس الوقت، وهذا يؤكد على أهمية مراعاة الدلالة الغالبة واستخدام المصطلح المناسب لها ، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن المصطلحات التي قد تحمل دلالات سلبية وإن كانت تشترك مع المصطلح المراد ببعض المفاهيم، ولذلك جاءت السنة النبوية بفرز عدد من المصطلحات الملتبسة المفاهيم، بغية فكّ الاشتباك بين المفاهيم المشروعة من المفاهيم غير المشروعة ،كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنهأن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضئ ربك، اسق ربك، وليقل: سيدي مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي أمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي"[2]مع أن المفهوم من قول السيد لمملوكه لا يقصد بها

---

[1] الجامع لأحكام القرآن ٤٦٦/٢ .

[2] أخرجه البخاري في كتاب العتق باب: كراهة التطاول على الرقيق وقوله عبدي أو أمتي ح(٢٥٥٢) ومسلم في كتاب الأدب، باب: حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد ح(٢٢٤٩) .

العبودية دون الله ، لكن لما وجد الاشتراك في دلالة المصطلح وأنه قد يحمل المعنى المحرم نهي عنه من باب التنزيه، وقد قال الإمام النوي حول هذه المعنى:"مقصود الأحاديث نهي المملوك أن يقول لسيده ربي لأن الربوبية إنما حقيقتها لله تعالى ، لأن الرب هو المالك أو القائم بالشئ،ولا يوجد حقيقة هذا إلا في الله تعالى ..و النهي هنا التنزيه لا للتحريم ، وقيل أن المراد النهي عن الإكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة"[١] .

ومثل ذلك جاء النهي عن تسمية العنب الكرم، لاشتراك الدلالة في بعض السياقات بالخمر التي هي من أعظم المحرمات، ولأجل فكّ الاشتباك في دلالة المصطلح جاء النهي عن ذلك كما في حديث عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يقولن أحدكم للعنب الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم"[٢] وعلق النووي على هذا الحديث بقوله:"ففي هذه الأحاديث كراهة تسمية العنب كرماً، بل يقال عنب أو حبلة، قال العلماء سبب كراهة ذلك أن لفظة الكرم كانت العرب تطلقها على شجر العنب وعلى العنب وعلى الخمر المتخذة من العنب، سموها كرما لكونها متخذة منه، ولأنها تحمل على الكرم والسخاء ، فكره الشرع إطلاق هذهاللفظة على العنب وشجره، لأنهم إذا سمعوا اللفظة ربما تذكروا بها الخمر وهيجت نفوسهم إليها فوقعوا فيها أو قاربوا ذلك، وقال إنما يستحق هذا الاسم الرجل المسلم أو قلب المؤمن"[٣]

وهناك نصوص من السنة كثيرة في النهي عن استخدام بعض المصطلحات سواء كان النهي نهي تحريم أو نهي كراهة، حتى لا يشيع المصطلح الجاهلي ويتوارى المصطلح الشرعي كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تغلبنّكم الأعراب على

---

[١]انظر شرح النووي على مسلم ١٥/ ٦وغيره.
[٢]أخرجه مسلم في كتاب الأدب باب: باب كراهة تسمية العنب كرماً ح(٢٢٤٧).
[٣] شرح النووي على صحيح مسلم ٤/١٥ ، ٥ .

اسم صلاتكم،فإنما هي العشاء، وإنما يقولون العتمة، لإعتامهم بالإبل"[١] كما أن هناك نصوصاً تمنع استخدام بعض المصطلحات التي تحمل الدلالة الشركية كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أخنع الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك"[٢] حيث إن هذا المصطلح فيه معنى الشرك، لذلك جاء النهي عنه فليس لأحد التسمي به .

إن الغرض هنا ليس بحثاً في المناهي اللفظية، ولكن الغرض بيان مراعاة الشريعة المعيار المنضبط في استخدام المصطلحات ، وأيضاً أهمية الكشف عن الدلالات الملتبسة والألاعيب المتوارية خلف المصطلحات التي قد يبدو من ظاهرها الحياد .

ولما تكاثرت المصطلحات الوافدة ؛ وبعد دخول كتلة كبيرة من المصطلحات الفلسفية في مباحث العقائد ، وكثر فيها الجدال والصراع أحياناً ، اتخذ السلف موقفاً موحداً تجاه هذا الغزو المصطلحي وتنوعت عباراتهم في تأصيل الموقف من المصطلحات ذات المصدر الثقافي المغاير ، وربما كان أكثر من نظّر لذلك الإمام ابن تيمية في أكثر من موضع من أبحاثه المتناثرة، منها ما ذكره في درء تعارض النقل والعقل حيث يقول:"وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ المتحيز والجهة، والجسم، والجوهر، والعرض وأمثال ذلك، فليس لأحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء، لا في النفي ولا في الإثبات، حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحاًموافقاً لقول المعصوم كان ما أراده حقاً، وإن كان أراد به معنى مخالفاً لقول المعصوم كان ما أراده باطلاً،ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه،

---

[١]أخرجه ابن ماجه في كتاب الصلاة،باب النهي أن يقال صلاة العتمة ح(٧٠٥)، وأصل الحديث في الصحيحين.

[٢]أخرجه البخاري في كتاب الأدب،باب أبغض الأسماء إلى الله ح(٦٢٠٥).

وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحاً ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعاً ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل، كما قال علي رضي الله عنه –لمن قال له من الخوارج المارقين لا حكم إلا لله–كلمة حق أريد بها باطل"[1].

إن نص ابن تيمية هذا وأمثاله كثيرة يبيّن بشكل واضح خطورة التعامل مع الكلمات التي تحمل قوة اصطلاحية حتى يتبين المراد منها بشكل دقيق ، وحتى لو تبين المراد منها بشكل دقيق فقد تحمل حمولة مفاهيمية قد يكون المُستعمِل لها غير قادر على كبح جماحها، فيُفضل التعبير عن الدلالة بمصطلح شرعي، أو لفظ آخر لا يحمل هذه الشحنة من المعنى التي قد تحرف الدلالة في سياق يفترض أن يكون محايداً .

٢- **المنهج الدلالي**:

لا يمكن الإلمام بدلالات المصطلح دون المعرفة بالفضاء التي يتحرك فيه المصطلح ، وهو ما يسمى بالمجال الدلالي للمصطلح وهو :"مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة ، حيث إن الكلمة لا معنى لها بمفردها ، ولكنها تكتسب معناها في ضوء علاقتها بالكلمات الأخرى ، وأن معنى الكلمة لا يتحدد إلا ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة"[2] وتعتمد هذه النظرية كما يفسرها كريم زكي حسام الدين بأنها: "تعتمد على الفكرة المنطقية التي تقوم بأن المعاني لا توجد منعزلة الواحد تلو الآخر في الذهن ، بل لا بد لإدراكها

---

[1] درء تعارض العقل والنقل ٢٩٦/١ ، ٢٦٧ .

[2] التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ١٠٠/١ .وانظر أيضاً : المصطلحات الدينية في شمس العلوم ٢٥/١ رسالة علمية غير مطبوعة،نظرية الحقول الدلالية ، عمار شلواي مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني يونيو ٢٠٠٢م .

من ارتباط كل معنى منها بمعنى أو بمعان أخرى"[١] ويتداخل هنا علم الاجتماع ليكمل صياغة النظرية بأن: "فكرة المجال الدلالي تقوم على جانب التدرج وتداعي المعاني حيث إن المجالات الدلالية تعتبر أبنية مستقلة من المعاني القائمة على التصنيف المتدرج من العام إلى الخاص ، وتعتبر هذه الأبنية التي تلعب ثقافة الجماعة دوراً كبيراً في تشكيلها وتحديدها مؤشراً مهماً في معرفة نظر الجماعة من الجماعات للعالم الذي يعيشون به، وتحديد الكلمات بواسطة البناء المتدرج عملية مهمة لتحديد علاقات الكلمات بعضها ببعض، ووسيلة ناجحة تمدنا بالفروق الدلالية بينها"[٢] .

فمعرفة المجال الدلالي للمصطلحات أمر مهم في تحديد دلالاتها المتجانسة والمتماثلة التي تتحرك في فضاء واحد، ومعرفة الروابط بينها ، فمثلاً لدراسة مصطلح معين لا بد من المرور على مجموعة من المصطلحات المرتبطة بها دلاليا ، وهذه النظرية قال بها اللغويون العرب قديماً[٣]، وأيضاً قال بها علماء الألسنيات حديثاً[٤]، ويضع الدكتور عبد الوهاب المسيري طريقة مقترحة لدراسة المصطلح من خلال المجال الدلالي حيث يقول :" وقد تطورت طريقة جديدة في التعريف أطلق عليها التعريف من خلال دراسة الحقل الدلالي لمجموعة المصطلحات المتداخلة المتشابكة ، وهي طريقة تتسم بالتركيب، إذ يقوم الباحث باستعراض كل التعريفات المتاحة، ثم يحاول اكتشاف الرقعة المشتركة (النموذج الكامل) فيما بينها ويجردها ،ويصبح هذا

---

[١] التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ١٠٠/١ .
[٢] انظر التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ١٠٤/١ .
[٣] انظر على سبيل المثال: نظرية الحقول الدلالية دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده، هيفاء عبد الحميد كلنتن ص١٥٩ .
[٤] انظر على سبيل المثال: نظرية الحقول الدلالية ، عمار شلواي ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ص٤٠ .

هو التعريف الجديد. وتعدد المصطلحات وتنوعها(بل وتناقضها أحياناً) يفرض على الباحث ألا يكتفي بدراسة التعريفات المعجمية الهزيلة، بل عليه أن يخرج من نطاق الكلمات والتعريفات ليتواصل مع الظواهر الاجتماعية والتاريخية نفسها ، ومن ثم يتسع نطاق عملية التعريف"[١]

فمثلاً عند دراسة مصطلح "الإرهاب" لابد من معرفة المجال الدلالي لمصطلح وهو مجموعة من المصطلحات الذي يتحرك من خلالها مصطلح "الإرهاب" مثل مصطلح "العنف"، "التشدد"، "التطرف"وتُسمى بـ"العائلة المصطلحية" وهي :"الحقل المصطلحي الذي تنتظمه مجموعة محددة من المصطلحات المتجانسة مفاهيمها، وربما حدودها أيضاً "[٢].

وإذا كان السياق الداخلي للمصطلح وهو النظر للمجال الدلالي يعكس أهميته في معرفة دلالة المصطلح ، فإن السياق الخارجي لا يقل أهمية عن السياق الداخلي ، فكثير من المصطلحات قد لا تتحد دلالاتها إلا بمعرفة السياق الذي تتحرك من خلاله ، ومن خلال السياق تتكون الدلالة المفهومية للمصطلح ، وقد أشار بغض الألسنيين إلى هذا :" فكلمة بنت تختلف قيمتها الدلالية من إنسان لآخر فهي عند الشباب الحبيبة السمراء أو الشقراء ، وعند الأب الابنة ، وعند المستخدم الخادمة أو العاملة ، وعند المعلم التلميذة أو الطالبة ، وعند الطبيب العذراء ، وعند النفساني المراهقة ، فهذه الألوان من القيمة الدلالية التي تحملها كلمة بنت باختلاف مواقف الأشخاص وتجاربهم"[٣] بل أن السياق قد يقلب دلالة المصطلح من الدلالة الإيجابية إلى السلبية أو العكس ، والسياق قد يكون لغوياً أو سياقاً غير لغوي، والذي

---

[١] في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية تطبيقية ص٦٧ دار الشروق ، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٤ه

[٢]إشكالية المصطلح في الخطاب العربي الجديد ص٤٦ .

[٣]التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ٨٧/١ .

يعنينا في البحث في دلالة المصطلح هو السياق غير اللغوي وهو: "كل ما يحيل على خارج النص، أو ما حوله من مؤثرات بيئية تاريخية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو غيرها ، من الممكن أن تنعكس على النص فيصطبغ ببعض ألوانها"[١] وإذا كان هناك أنواعاً من السياقات قد لا تقدم لنا المساعدة بشكل كبير فيما يتعلق بفقه المصطلح كالسياق النفسي الاجتماعي أو السياق الصوتي وغيرها ؛ إلا أن ما يهمنا في ذلك هو السياق الثقافي، وهو الذي قد يعطينا التقنية اللغوية في فقه المصطلح ودلالته ، حيث يُعني السياق الثقافي وهو :"تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، وغالباً ما يكون هذا المحيط اجتماعياً ، فللسياق الثقافي أهمية بارزة، إذ يقتضي على القارئ لكي يفهم نصاً من النصوص أن يلم بالسياق الثقافي لهذا النص ، فالدلالة المعجمية قد تكون مضللة له إذا لم يتوسع بالبحث عن المعاني الأخرى والتي يستمدها من السياق الثقافي"[٢] ولذلك فالرجوع إلى السياق يعطينا كمية كبيرة من الدلالات أكثر مما توفره المعاجم اللغوية ، بل إن السياق هو المكان الذي من دونه يكون المصطلح مجرد عنصر ميت ، وهذه المعاني أشار إليها برونو دو بيسيه بقوله :" لا تزود المعجمية عادة بأي علامة دالة على الميدان، وحين يصار إلى ذكر الميدان فهو غالباً ما يعتبر بمثابة علامة الاستعمال تسمح هذه العلامة بتصنيف التعريفات المطابقة لمختلف مفاهيم الكلمة ، وتتسم

---

[١] السياق والنص استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي ، فطومة لحمادي مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، عدد يناير ٢٠٠٨م .وانظر أيضاً المعنى في علم المصطلحات ص٢٧٠ ، ٢٨٠

[٢] السياق والنص استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي ، فطومة لحمادي مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، عدد يناير ٢٠٠٨م ، وانظر أيضاً النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ص١١٣ ، ١١٤ .

عموماً العلامة الدالة على الميدان التي يزودنا بها المعجميون بطابع اجتماعي ثقافي ، فهي تصور الكلمة من وجهة نظر اجتماعية ومهنية ، ولكن غالباً ما تملك العلامة الدالة على الميدان قيمة اجتماعية لغوية"[١] .

ففي مصطلح الديمقراطية على سبيل المثال يؤكد الترابي أنه:"تصاحبها اليوم في خاطر السامع جملة من المعاني تتصل بالصورة والقيم التي لازمتها عبر الأطوار التاريخية..هكذا علق بها شيء من كل الظروف البيئية والمصاحبات الفلسفية والأخلاقية والمادية التي صاحبت تطبيقها الواقعي ، فالمتحدث عن الديمقراطية لا يجردها لتقتصر على معناها في معجم اللغة ، بل يستصحب كل هذه المعاني أو ما شاء منها ، وعندما تعبر هذه الكلمة بيئة ثقافية إلى بيئة ثقافية أخرى يمكن أن تعني شيئاً مبايناً للمعهود"[٢] ولذلك حتى عند تعريف مصطلح الديمقراطية في موسوعة السياسة كان فيه شيء من مقاومة المصطلح على الضبط الدلالي، وذلك لأن السياق الذي نشأت فيه الديمقراطية ليس سياقاً موحداً يمكن رد ذاكرة المصطلح إليه مما يزيد الأمر تعقيداً ، ولذلك اعترفت الموسوعة بصعوبة ضبطه بقولها:"إن تشعّب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها ، علاوة على تميّز أنواعها وتعدد أنظمتها والاختلاف حول غاياتها ، ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة ؛ يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة علمياً"[٣] .

إن السياق بما يحويه من مجال دلالي يعتبر أساساً في دلالة

---

[١] المعنى في علم المصطلحات ص٢٧٣ .

[٢] انظر الشورى والديمقراطية إشكاليات المصطلح والمفهوم ، حسن الترابي ، ورقة علمية قدمت بمعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية بالخرطوم إبّان تقديم مشروع تعديل دستور السودان الدائم لمجلس الشعب السوداني في سبتمبر ١٩٨٤م ، وقد نشرت هذه الدراسة في : المستقبل العربي السنة ٨، العدد ٧٥ ، مايو ١٩٨٥م ص١٦ .

[٣] موسوعة السياسة ٧٥١/٢ .

المصطلح ، فقد يحيل السياق مصطلحات ذات دلالات إيجابية براقة في سياق استعدائي كما في استخدام مصطلح "الحرية" و "العادلة" في خطابات استعدائية تنشئ مجموعة من العلاقات الدلالية والتصورية السالبة .

ولأجل فقه دقيق للمصطلح فنحن بحاجة إلى البحث عن دلالة المصطلح في لغته الأصلية بعيداً عن أي دلالات لحق بالمصطلح أثناء تطوره أو ترحّلاته ، ويأتي في خطوة تالية تتبع دلالة المصطلح في تطوره في بيئته الأصلية ومحاولة الكشف عن التطور الذي لحق بالمصطلح وماهي الدلالات والمفاهيم التي تحمّلها ، مع محاولة الكشف عن إشكالية الترجمة لهذه المصطلح ، وهل تمت ترجمته بالنظر إلى الدلالة المعجمية فحسب، وماهي الدلالات التي انتقلت مع اللفظ المترجم والمقابلة بين هذه الدلالات ، كما يتأكد أيضاً تتبع مفهوم المصطلح بعد الترجمة ومدى التغير الذي لحق بالمصطلح بعد هجرته إلى اللغة الأخرى .

حيث إن تحرير مفاهيم المصطلحات التي بدأت تدخل مجال التداول في الفكر العربي سواء في مجال الثقافة أو السياسة مما علق بها من مضامين قد تتواءم مع المكون الإسلامي للحضارة الاسلامية ، حيث إن اللغة كما مر ليست أداة رمزية فحسب بل قالب لنقل المفاهيم والتصورات الحضارية ، فلا يمكن التعامل مع المصطلحات الثقافية المنتجة غربياً كما نتعامل مع المصطلحات الغربية العلمية ، ولذلك لرخاوة الدلالة في الأولى ولصلابتها في الثانية . لأجل تجاوز إشكالية الترجمة فقد حدد عبد الوهاب المسيري الخروج من هذا المأزق بقوله :"لعل القاعدة الأساسية لعلاج هذا الخلل هو ألا نترجم على الإطلاق ، وإنما ننظر للظاهر ذاتها سواء في بلادنا أم بلادهم ، ندرس المصطلح الغربي في سياقه الأصلي دراسة جيدة ، ونعرف مدلوله حق المعرفة ، ثم نحاول توليد مصطلحات من داخل المعجم العربي ،

والمصطلح الذي سنأتي به سوف لا يكون ترجمة حرفية ، (أي نقلاً دون اجتهاد) للكلمة الأصلية ، ولكنه مع هذا وبسبب هذا تسمية للظاهرة من وجهة نظرنا ، أي أننا سنولد أو نصكّ مصطلحاً يصف ما نرى نحن ، ويفسره من وجهة نظرنا ، متجاوزين بذلك تسميات الآخر وادعاءاته وأوهامه وحدود رؤيته ، وهذا لا يعني بالضرورة انغلاقاً على الذات ، وإنما يعني انفتاحاً حقيقياً على الآخر بدلاً من الخضوع له تماماً أو رفضه تماماً "[1]

[1] إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد محوري مشكلة المصطلح والأدب والنقد ص٨٤ .

خاتمة

بعد هذا المشوار القصير في موضوع إشكالية المصطلح في الفكر العربي المعاصر يمكن أن استخلص أهم النتائج فيما يلي:

- تدور دلالة كلمة "مصطلح" على الاتفاق على مفهوم معين،وهو الاستخدام لها في التراث العربي ، وقد يكون المصطلح مركب من كلمة أو من كلمتين ، كما أنه قد يكون مشتقاً من اللغة نفسها أو مقترضاً من لغة أخرى .
- يبحث علم المصطلح في العلاقة بين المصطلحات والمفاهيم كما يبحث في وسائل تشكلاتها ، وفي العلاقة بين المفاهيم المتداخلة التي يمكن أن يحويها المصطلح ، كما يبحث في تاريخ المصطلح وكيفية تشكّله إلى جانب البحث في منظومة من المصطلحات والمفاهيم التي تنتظم ضمن حقل موحد.
- القوة الاصطلاحية للمصطلح كفيلة بإخراج المفردة اللغوية من مجرة كلمة عابرة إلى مصطلح، ومنها تترحل المفردة اللغوية إلى مصطلح متشكل يتخذ صوراً متعددة .
- لكل مصطلح ثلاثة مراحل وهي : المرحلة الأولى : ظهور مفهومه ، والمرحلة الثانية : ظهور اسمه ، والمرحلة الثالثة : ظهور تعريفه
- عند التعامل مع أي مصطلح لابد من اعتبار المنظومة الفكرية والفلسفية التي ولد فيها المصطلح، والسياق الثقافي والمعرفي الذي عبر عنه إبّان تشكّله ، ويعتبر ذلك هو هوية المصطلح التي لا بد من اعتبارها أثناء التعامل مع المصطلح .
- المصطلحات الصلبة هي المصطلحات ذات الدلالة المحددة والواضحة ، وهي غير قابل لتحول الدلالة مهما اختلفت ظروف ترحال

المصطلح ، مثل المصطلحات العلمية ؛ كمصطلحات الطب والزراعة والجغرافيا وغيرها ، بينما المصطلح الرخو هو المصطلح القابل لتحول دلالته مع النقل والترحال ، كحال المصطلحات الثقافية وهي التي ترتكز فيها إشكالية المصطلح .

- تبرز إشكالية المصطلح عندما ينتقل المصطلح من حقل تداولي إلى حقل تداولي آخر، وهذا النقل لا يمكن أن يكون نقلاً مجرداً كحال المصطلح العلمي ، وإنما لا بد أن يمتد النقل إلى العوالق الفلسفية والثقافية التي رافقت تشكل المصطلح ، ولذلك عند اشتغال هذه المصطلحات في مجال التداول الإسلامي سينتج عن ذلك مجموعة من الإشكالات الثقافية، ومن هنا تظهر خطورة التغافل عن الحقل الثقافي الذي تشكل منه المصطلح وحمولته المفاهيمية ، والاقتصار على الجانب اللغوي في التعاطي مع المصطلحات .
- من إشكاليات المصطلح؛ أن المصطلح لظروف معينه قد يهيمن على الواقع المعرفي ، وربما يستخدم أداةً للضغط بعد أن يُشحن المصطلح بمفاهيم أيديولوجية معينة ، وهذا الحالة تظهر في المصطلحات التي ينتجها الغرب ويتم فرضها وهيمنتها بقوة القرارات السياسية كمصطلح "حقوق الإنسان" أو مصطلح "الإرهاب" وغيرها وفق المفهوم الغربي .
- اختراق دلالة المصطلح ليس صورة واحدة تصيب المصطلح ؛ بل هناك صوراً متعددة منها لقلب دلالة المصطلح أو تحريفها أو تقعيد المصطلح ، بحيث يعباً بالدلالة السلبية ويسكّ من هذا المصطلح قاعدة أو قانون .
- احتراق المصطلح حالة ثقافية، وهي عندما تتكاثر الضربات على

مصطلح ما يكون في واجهة الصراعات الأيديولوجية ؛ ستضعف دلالته بشكل كبير ، وقد يصبح عاجزاً عن الدلالة على مفهومه وتأدية وظيفته ، وهذه المرحلة تسمى مرحلة احتراق المصطلح .

- في الصراع الثقافي والسياسي يتم توظيف كثير من المصطلحات بشكل تآمري بعيداً عن الدلالات الحقيقية التي تتضمنها بنية المصطلح ، مما يخلق معه أجواء متوترة تعبث في الدلالات وتشوّه المفاهيم عبر ضغط هيمنة يفرضها القوي على المجتمع الضعيف ، حتى يصعب في بعض المصطلحات فصل مفاهيمها على أحكامها الأخلاقية ، ويدخل ذلك ضمن الخطاب التعبوي الذي يروم إلى تعبئة الجماهير ضد حالة ثقافية معينة ، ولا يُعنى هذا الخطاب التعبوي التآمري كثيراً بتفسير المصطلح أو دلالته ، وإنما يُعني في الدرجة الأولى بتوظيفه بشكل أيديولوجي بحت لأغراض سياسية وثقافية.
- لمعرفة دلالة المصطلح بشكل دقيق لا بد من معرفة المجال الدلالي للمصطلحات وهو الفضاء الذي يتحرك فيه وهو السياق الداخلي للمصطلح ، كذلك لا بد من معرفة السياق الخارجي للمصطلح ، وهو كل ما يحيل على خارج النص كالسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي وغيرها .
- أكد القرآن والسنة على منهج فريد في التعامل مع المصطلحات ، وأن المصطلح ليس كلمة محايدة أو كلمة اعتيادية ، بل إنها كلمة تحمل قوة دلالية قد تؤثر في السياق أو قد تقلبه ، لذلك فإن مشتركات الدلالة في بعض المصطلحات لا يعني إمكانية تبادل المصطلحات في مواقعها ، بل لكل مصطلحات حمولة مفاهيمية قد تشترك في بعضها مع مصطلح آخر، وقد تفترق معه أيضاً في نفس الوقت، ولذلك

جاءت النصوص الشرعية مؤكدة على أهمية مراعاة الدلالة الغالبة واستخدام المصطلح المناسب لها ، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن المصطلحات التي قد تحمل دلالات سلبية ، وإن كانت تشترك مع المصطلح المراد ببعض المفاهيم.

- اتخذ السلف موقفاً موحداً تجاه المصطلحات ذات المصدر الثقافي المغاير ، وهو التوقف فيها حتى يتبين معناه، فإن كان معنى المصطلح صحيحاً موافقاً لقول المعصوم قبل هذا المصطلح، وإن كان المعنى مخالفاً لقول المعصوم رد هذا المصطلح، ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحاً ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعاً ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطلاً.

فهرس المراجع

- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر.
- الاشتقاق، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،الطبعةالأولى، ١٩٩١ م
- إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤م .
- إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ، تحرير عبد الوهاب المسيري ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨م
- إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨م .
- إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد ، يوسف وغليسي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م .
- الأصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها ، روجيه جارودي ، ترجمة : خليل أحمد خليل، دار عالم ألفين ، باريس ، ٢٠٠٠م .
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد ،دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مجلة العربية والترجمة السنة الثانية العدد ٥ و ٦ ، إصدار المنظمة العربية للترجمة ، بيروت .

- البيان والتبيين ، أبو عثمان الجاحظ ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٩٨م.
- تجديد المنهج في تقويم التراث ، طبه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ، كريم زكيى حسام الدين ، كتب عربية
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٥م .
- الجامع لأحكام القرآن،أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م
- الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، محمد علي الزركان ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ١٩٩٨م .
- الحداثة وما بعد الحداثة، عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م
- درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .
- دروس في الألسنة العامة ، ترجمة :محمد الشاوش ومحمد عجينة وصالح القرمادي ، الدار العربية للكتاب، تونس ، ١٩٨٥م
- ديوان أحد شوقي "المسمى بالشوقيات" ، أحمد شوقي ، دار الفكر

للطباعة والنشر

- سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- السياق والنص استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي ، فطومة لحمادي مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، عدد يناير ٢٠٠٨م
- شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي،دار إحياء التراث العربي،بيروت، الطبعة الثانية.
- الشورى والديمقراطية إشكاليات المصطلح والمفهوم ، حسن الترابي ، ورقة علمية نشرت ضمنمجلة : المستقبل العربي السنة ٨، العدد ٧٥ ، مايو ١٩٨٥م ص١٦.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري،رقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صناعة المصطلح في اللسان العربي ، عمار ساسي، عالم الكتب الحديثة ، الأردن ٢٠١٢م.
- علم اللغة العام ، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٥م.
- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ،عبد الوهاب المسيري ،دار الشروق

، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .
- فصول في علم اللغة العام ، ترجمة : أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٨٨٥م .
- فقه الفلسفة ، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
- الفهرست ، لابن النديم ، اعتنى به : ابراهيم رمضان ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٧م .
- في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية تطبيقية ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
- الكتابة والاختلاف ، جاك دريدا ، ترجمة كاظم جهاد دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠م .
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة،١٤١٤هـ
- اللغة المتوحشة ص١٤٠ ، ١٤١ . تحرير :جون كولنز ورلاوسغلوفر ، ترجمة: أحمد بن راشد بن سعيد ، مؤسسة البيروني للانتاج الثقافي ، دبي ، ٢٠١٠ م
- محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر دار النعمان للثقافة، لبنان، ١٩٨٤م .
- محاضرات في علم اللسان العام ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، دار أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧م.
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي ، فريد الأنصاري ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا .
- المصطلحات الدينية في شمس العلوم دراسة دلالية، محمد الأكسر،

رسالة ماجستير في جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥م. (غير مطبوعة) .

- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، الشاهد بوشيخي، دار القلم، ١٩٩٣م.
- معجم مقاييس اللغة،أحمد بن فارس تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٩٧٩م.
- المعنى في علم المصطلحات ، مجموعة باحثين ، إشراف : هنري بيجوانو فليب تواورن ، ترجمة : ريتا خاطر ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م .
- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي .
- مفهوم المجتمع المدني ملاحظات حول تشكل المفهوم وتطوره ، كما عبد اللطيف ، ضمن أبحاث المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية ص٨٠
- مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، اعتناء: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت.
- موسوعة السياسة ، عبد الوهاب الكيلاني وآخرون ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي / محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .
- نظرية الحقول الدلالية ، عمار شلواي مجلة العلو الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني يونيو ٢٠٠٢م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٦٢٩
المقدمة	١٦٣٠
المبحث الأول : المحددات والتشكّلات	١٦٣٤
١ – المحدد اللغوي	١٦٣٤
٢– المحدد الاصطلاحي	١٦٣٥
٣– استخدام كلمة مصطلح في التراث العربي	١٦٣٧
٤–علم المصطلح	١٦٣٩
٥– تشكّل المصطلح	١٦٤٠
المبحث الثاني : إشكالية المصطلح	١٦٤٥
١– إشكالية هوية المصطلح والرخاوة الدلالية	١٦٤٦
٢–إشكالية اللغة والترجمة	١٦٥٠
٣–إشكالية الإعمال والاشتغال	١٦٥٩
أ– هيمنة المصطلح	١٦٦٠
ب–إشكالية اختراق المصطلح	١٦٦٢
ج–إشكالية احتراق المصطلح	١٦٦٧
د–ألاعيب المصطلح	١٦٦٨
المبحث الثالث: المنهج العلمي في تناول المصطلح	١٦٧٢
١–المنهج الشرعي	١٦٧٢
٢–المنهج الدلالي	١٦٧٧
خاتمة	١٦٨٤
فهرس المراجع	١٦٨٨